الأمم المتحدة

A/55/PV.70

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **٧٠**
الثلاثاء، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٢٨ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

تقرير الأمين العام (A/55/122)

مشروع القرار A/55/L.22/Rev.1

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية ليعرض مشروع القرار A/55/L.22/Rev.1.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): في البداية اسمحوا لي بأن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الموجز حول بند جدول الأعمال ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي''. كذلك أود تقديم خالص تقديري إلى أمين عام منظمة التعاون الاقتصادي وزملائه على مساعيهم لتعزيز وتوسيع التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي وهيئات ووكالات عديدة في منظومة الأمم المتحدة.

وكما نعلم جميعا، في بيئتنا العامة الحالية بات العالم الحقيقي أكثر تكاملا، وإلى حد ما عالما بلا حدود. وتجاوبا مع ذلك، وجدت البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء أنه أمر نافع وحتمي أن تتقاسم مواردها وتنسق جهود التعامل مع التحديات التي نواجهها والآخذة في الزيادة والتعقيد. واضطلعت بوضع الأطر المؤسسية اللازمة بين أنفسها لتعزيز قدراتها الفردية، وكذلك الجماعية، على الاستفادة، مرة أخرى بشكل فردي وجماعي، من الطاقات الكامنة والفرص المتوفرة في عملية العولمة الجارية والمستمرة.

ونظرا للحديث الدولي عن مسألة العولمة، فإن المرء لا يحتاج إلى التأكيد على الأثر الهائل للعملية، والتي تعيد تشكيل الملامح الرئيسية للاقتصاد العالمي والأسواق العالمية في مجالات الاقتصاد، والتكنولوجيا، وحتى الثقافة، وتعمق الترابط المتبادل بين المجتمعات.

وفي الوقت ذاته كان أحد الجوانب الهامة في هذه الجهود المشتركة هو تفادي الآثار السلبية والمزعزعة للاستقرار لهذه العملية بقدر الإمكان. وحيث أن بضعة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-75598 (A)
0075598

بلدان نامية تستطيع كما يبدو أن تواجه تحديات هذه العملية، أصبح إنشاء تجمعات اقتصادية إقليمية أكثر المناهج شيوعا وملائمة لهذه البلدان نحو الاندماج السلس في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن التجاوب السياسي مع العولمة يجب أن يكون شاملا وثابتا، على المستويات الإقليمية والدولية على حد سواء. علاوة على ذلك، فإن إقامة وتعزيز تنظيمات إقليمية في المجالات الاقتصادية، والتجارية، والمالية تتطلب بيئة دولية تعاونية ومساعدة، خاصة في مجال بناء القدرة.

إن منظمة التعاون الاقتصادي، المؤلفة من عشرة بلدان نامية، هي تنظيم إقليمي يستهدف توسيع وتوطيد التعاون الاقتصادي والفني والتكنولوجي بين دوله الأعضاء. هدفه على الأجل الطويل تشجيع المؤسسات المشتركة من أجل حركة سلسة للسلع ورأس المال بين الدول الأعضاء وتسهيل اندماجها التدريجي في الاقتصاد العالمي ومشاركتها النشطة والنافعة في عملية العولمة.

وفي السنوات الأخيرة، نال أيضا توسيع نطاق التعاون في المجالين الاجتماعي والثقافي اهتماما متزايدا داخل منظمة التعاون الاقتصادي. وتركز الأمانة العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي، والتي تتخذ من طهران مقرا لها، أنشطتها على إيجاد الوسائل اللازمة على المستويين الإقليمي والدولي لمعالجة التحديات المشتركة التي تواجه الدول الأعضاء، وكذلك تسهيل مشاركة المنظمة في الاقتصاد الدولي. وظل إنشاء تنظيمات تعاونية مع هيئات ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة على وجه الخصوص هو جوهر هذه الجهود. ويتمتع هذا التعاون المثمر بإمكانية كامنة ضخمة تحتاج إلى المزيد من الاستكشاف والتحقيق.

ويوفر الموقع الجغرافي والقدرة الاقتصادية الكامنة لمنطقة منظمة التعاون الاقتصادي، بما فيها من احتياطيات نفطية وغازية، وثروات معدنية وفيرة، وكذلك تراث ثقافي وأدبي غزير، العناصر اللازمة لنمو اقتصادي سليم ومستدام في مجالات متعددة داخل المنطقة وعلاقات اقتصادية قوية مع بلدان مجاورة وتجمعات اقتصادية إقليمية أخرى. وهناك أيضا طاقة زراعية كامنة كبيرة في الأراضي الشاسعة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي، ليقوم عليها تربية الماشية وإنتاج الحبوب على حد سواء.

إلا أنه ينبغي أن نضيف بأن التحديات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية في المنطقة هي أيضا كبيرة. والانتقال من اقتصاديات التخطيط المركزي إلى اقتصاديات السوق هو من بين التحديات الهامة التي تواجه بعض أعضاء المنظمة. ووضع الدول الأعضاء في المنظمة من آسيا الوسطى كبلدان لا ساحلية، وهو مجال يمثل تحديات ملحة لها وللمنظمة برمتها، يتطلب تعزيز الهياكل الأساسية والانتقالية على المستوى الإقليمي.

ومن المؤكد أن التدفق الحر للنفط والغاز من المنطقة إلى السوق الدولية، إذا لم تعقه أو تربكه محاولات مدفوعة سياسيا من الخارج، من شأنه أن يلعب دورا هاما في التنمية الشاملة للدول المنتجة في المنطقة وأن يسهم في إدماج أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي بوصفهم شركاء حيويين في الاقتصاد العالمي. ومن شأن التراث الثقافي والأدبي الثري لمنطقة منظمة التعاون الاقتصادي والفرص الوفيرة للتنمية الثقافية أن تسهم أيضا في توسيع التعاون السياحي والثقافي داخل المنطقة.

وكما أشرت قبل لحظة فقط، فإن التحديات التي تواجه المنطقة هي أيضا كبيرة للغاية. ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الساحلية والبلدان المعنية في المنظمة حماية البيئة، لا سيما في بحر قزوين، وبحر الآرال، وبعض المناطق الأخرى في آسيا الوسطى. ومنطقة منظمة

التعاون الاقتصادي هي أيضا من بين المناطق الجغرافية المعرّضة للكوارث الطبيعية بدرجة كبيرة، خاصة الزلازل والجفاف. ومنذ العام الماضي تسبب الجفاف في خسائر بشرية فادحة، مما خلّف أثرا مدمرا على الهياكل الأساسية الاجتماعية – الاقتصادية للبلدان الإقليمية. ولا زالت المنطقة مبتلية أيضا بمشكلة الزراعة والإنتاج والمتاجرة والاستهلاك على نحو غير مشروع للعقاقير المخدرة، والمعروف تأثيرها السلبي والخطير على الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والأمني للبلدان الإقليمية بالنسبة للمجتمع الدولي، وهو أمر لا يحتاج إلى التأكيد.

وإذا انتقلنا إلى مسألة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة فإن السرعة والمستوى المتعاظمين للتعاون والبرامج المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي وهيئات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ويلزم زيادة تعزيزهما. وما زلنا نؤمن بوجود فرص كثيرة وإمكانات لم يستفد منها لمثل هذا التوسع. وإننا على ثقة بأنه توجد مجالات جديدة للتعاون يمكن استكشافها وتنفيذها بصورة مشتركة مع وكالات أخرى مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في ميدان مكافحة المخدرات وكذلك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة السياحة العالمية في مجال التنمية الثقافية والسياحة.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي هذه دون أن أعود لتناول التهديد الذي تشكله الزراعة غير المشروعة للمخدرات واستهلاكها والاتجار بها في المنطقة. إن هذا التحدي الخطير بما له من آثار مدمرة اجتماعيا واقتصاديا على المنطقة ليس فقط مشكلة إقليمية، ولكنه بالأحرى تحد عالمي. والمنطقة في حد ذاتها ليس لديها القدرة ولا الموارد اللازمة للتصدي لهذا التهديد بشكل كاف وفعال. فالتحديات العالمية تحتاج إلى حلول عالمية وإلى مشاركة ودعم بقدر متناسب من المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، يكون من الحتمي التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية، لا سيما من خلال دعم الجهود التي تبذلها بلدان العبور لوقف تدفق المخدرات غير المشروعة والاتجار بها إلى بلدان الاستهلاك. وقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي بالخطوة الضرورية الأولى في هذا الاتجاه من خلال إنشاء وحدة تنسيق مراقبة المخدرات في أمانتها العامة. ومن الضروري جدا تقديم مساعدة نشطة إلى هذه الوحدة من جانب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة من أجل المكافحة الفعالة لهذا التهديد المتفشي في كل أنحاء المنطقة.

في الختام، اسمحوا لي بأن أوجه النظر إلى مشروع القرار ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي'' المعروض علينا هنا. وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار هذا، أود أن أوصي باعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أنه لا يوجد أي متكلمين آخرين في المناقشة حول هذا البند فسنشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/55/L.22/Rev.1.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/55/L.22/Rev.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.22/Rev.1؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٥٥/٤٢).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٢٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٩ من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

تقريرا الأمين العام (A/55/489 و A/55/520)

مشروع القرار A/55/L.32

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل رومانيا ليعرض مشروع القرار A/55/L.32.

السيد دوكارو (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن آخذ الكلمة لأتكلم عن موضوع بالغ الأهمية للمجتمع الدولي ونحن ننتقل من القرن والألفية الحاليين إلى القرن والألفية القادمين. هذا الموضوع هو تعزيز وتوطيد الديمقراطية.

ومما يثلج الصدر أن نرى رؤساء دولنا وحكوماتنا الذين اجتمعوا هنا في نيويورك في أوائل أيلول/سبتمبر لحضور قمة الألفية يكرسون فصلا منفصلا من إعلانهم بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد للدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمتنا العالمية في ميدان نشر الديمقراطية، ويقطعون على أنفسهم التزاما بتعزيز الديمقراطية وتوطيد سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان بغية تعزيز قدرات البلدان على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية. وفي نفس الوقت، قرروا العمل سويا من أجل جعل جميع البلدان تعتمد إجراءات سياسية تقوم على أساس المساواة التامة بين البشر تيسر تحقيق المشاركة الفعالة لجميع المواطنين في الحياة السياسية.

إن بلدي مقتنع بأن الأمم المتحدة تستطيع بسبب طابعها العالمي أن تتيح محفلا مثاليا يمكن للدول الأعضاء أن تعمل فيه سويا لتحسين أداء المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز الاحترام للقيم الديمقراطية، والعمل نحو إيجاد ثقافة ديمقراطية حقيقية. إننا نعتنق هذا الرأي لأننا نفهم الديمقراطية باعتبارها عملية تخضع دائما للتحسين والتعضيد ليس فقط من خلال الجهود المستمرة التي تبذلها الدول من أجل صقلها في ضوء أوضاعها الداخلية المحددة – تشريعاتها ومؤسساتها وعمليات اتخاذ القرارات فيها – بل أيضا من خلال الحوار والتعاون الدولي.

في السنوات الأخيرة، قامت رومانيا الديمقراطية الجديدة بدور نشيط في العملية التي بدأتها المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وقد بدأت هذه العملية في مانيلا في عام ١٩٨٦، وواصلت التطور في ماناغوا في عام ١٩٩٤ ثم في بوخارست في عام ١٩٩٧. وعبر السنين، جمعت هذه العملية بلدانا من جميع القارات ذات تقاليد وخلفيات تاريخية مختلفة، ولكنها جميعها مفعمة بالرغبة في العمل معا من أجل تعزيز وتوطيد الديمقراطية، وضمان الاحترام الكامل والممارسة الفعالة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والحكم الرشيد وإرساء سيادة القانون.

إن العملية الرئيسية للتفكير المتمعن في نشر الديمقراطية، التي بدأتها حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، قدمت إسهاما جوهريا ونشطا للنهوض برؤية مشتركة للديمقراطية باعتبارها عنصرا أساسيا لا ينفصم عن التنمية والاستقرار السياسي والاجتماعي والسلام العالمي.

ويُظهر التاريخ إلى أي مدى يمكن أن تكون الديمقراطية والعمل الوقائي أفضل وسيلة للتصدي للصراعات في العالم، والطريقة الوحيدة لضمان أن يشارك كل الأفراد مشاركة كاملة في المجتمع. ونؤمن بأن تشجيع وصيانة

وزيادة تعزيز الحوار الدولي حول خبرات مختلف البلدان في كل بقاع العالم، سواء كانت ديمقراطيات جديدة أو عريقة، في مجال بناء الديمقراطية وبشأن القيم والممارسات المشتركة، تظل هدفا ذا أولوية لمنظمتنا.

في غضون بضعة أسابيع سيسلم بلدي إلى بنن رئاسة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي سيعقد في كوتونو. لقد كانت رئاسة ذلك المؤتمر شرفا عظيما لرومانيا وتجربة شديدة الثراء. ولقد حاولت رومانيا دائما، من خلال جهودها لتوطيد الديمقراطية وكفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون من أجل بناء مجتمع ديمقراطي وتعددي واقتصاد سوقي ناجح، أن تسهم في جهود المجتمع الدولي للنهوض بالقيم والمبادئ الديمقراطية.

في هذا العام، اعتمدت اللجنة الثالثة مبادرتنا المتعلقة بتعزيز الديمقراطية وتوطيدها، ونود أن نشكر جميع مَن يسَّروا اعتماد هذه المبادرة التي نعتقد أنها ستسهم في تقوية دور الأمم المتحدة في دعم جهود الحكومات لتحقيق التحول الديمقراطي.

وسيتناول المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي سيُعقد لأول مرة في قارة أفريقيا، في كوتونو، بنن، في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر، قضايا السلام والأمن والديمقراطية والتنمية. وبمشاركة دولية واسعة النطاق، سيحتل مكانة في إطار من التقاليد العريقة. ونتمنى لأصدقائنا في بنن كل النجاح في تنظيم المؤتمر واستكمال المهام التي سيكونون مسؤولين عنها بعد اختتامه.

لقد درست رومانيا باهتمام تقرير الأمين العام (A/55/489) المقدم في إطار هذا البند، وهي تهنئ فريقه على صياغة هذه الوثيقة. ونعتقد أن الاقتراحات الواردة في التقرير بخصوص تعزيز دور الأمم المتحدة وزيادة الموارد المتاحة لها لتمكينها على نحو أفضل من تلبية الاحتياجات المعقدة الناجمة عن عملية إحلال الديمقراطية في العالم، ينبغي أن تدفع الدول الأعضاء إلى التفكير بتعمق في هذا الموضوع.

ورومانيا، بصفتها الرئيس الحالي للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، يشرفها، كما فعلت في العام الماضي – وهذه المرة بالاشتراك مع بنن البلد المضيف للمؤتمر المقبل – أن تعرض مشروع القرار A/55/L.32، المقدم في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال. ويسرني أن أعرض مشروع القرار باسم المقدمين المذكورين فيه، إضافة إلى البلدان التالية التي أعربت عن رغبتها في أن تنضم إلى مقدمي المشروع: الأرجنتين، ألبانيا، أوكرانيا، البرازيل، بنغلاديش، بوروندي، البوسنة والهرسك، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، الدانمرك، كندا، كولومبيا، كينيا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند.

في منطوق مشروع القرار تذكّر الجمعية العامة بالأحداث والوثائق المتعلقة بالعملية التي خاضتها الديمقراطيات الجديدة والمستعادة وبخاصة إعلان الألفية الذي اعتُمد في ٨ أيلول/سبتمبر هذا العام. وفي منطوق مشروع القرار، تعرب الجمعية العامة عن تقديرها لتقرير الأمين العام، وتوصي الدول الأعضاء بأن تولي ما يلزم من اهتمام للمقترحات الواردة فيه، بما في ذلك خلال المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وفي الوقت ذاته، تدعو الجمعية العامة الدول الأعضاء ووكالات وهيئات الأمم المتحدة إلى المشاركة في المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي سيُعقد في كوتونو، بنن، في الشهر المقبل. وباسم مقدمي مشروع القرار، أود أن أعرب عن الأمل في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، كما حدث في الماضي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنن ليعرض مشروع القرار A/55/L.32.

السيد أديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون ''دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة''. وإنه لمن دواعي الشرف لبنن أن تستضيف المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وسيكون ذلك أيضا إشادة ببلدي وبجهودنا التي استعدنا بها الديمقراطية سلميا في شباط/فبراير ١٩٩٠ في أعقاب مؤتمر القوى الوطنية الناشطة الذي شعرت أفريقيا كلها والعالم أجمع بتأثيره.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر، باسم حكومتي، جميع الدول والمؤسسات التي ساعدتنا على تنظيم المؤتمر الدولي. لقد بدأت الديمقراطية تتطور وتنتشر في كل أرجاء القارة، وأصبحت الآن مقبولة على المستوى العالمي. وبوسعنا أن نقول إن التاريخ الحديث هو تاريخ تقدم الديمقراطية، ابتداء من تطورها إلى توطيدها. ومع ذلك، فإن تطور الديمقراطية لم يخل من النكسات. فالتقدم لا يكون مباشرا دائما، بل وفي معظم الأحيان تتخلله فترات تسودها خيبة الأمل. وتاريخ الديمقراطية تتخلله تنازلات وأزمات اقتصادية، بل إنه في بعض الأحيان يتم التخلي عنها نهائيا.

وهذا هو السبب في أنه، بعد اتباع طرق مختلفة باتجاه الديمقراطية، سيجتمع ممثلون من أكثر من ١٠٠ بلد في كوتونو، بنن، في غضون بضعة أسابيع، ليؤكدوا مجددا إيمانهم بالديمقراطية، وليقيّموا ما هو معرّض للخطر، والتحديات التي تواجه المجتمعات الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي في فجر الألفية الجديدة.

وباستضافة المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، تود بنن أن تقدم محفلا يمكن أن تجري فيه مناقشة مثمرة حول التحديات الكبرى التي تواجه الديمقراطية، على اعتبار أنها عملية من تحولات متتالية يمر بها المجتمع ومن بعده العالم كله. ولكن الديمقراطية حساسة بصفة خاصة للأزمات الاقتصادية التي يمكن أن تجعل العودة إلى حلول النظم الدكتاتورية تبدو مغرية. تلك هي مشكلة الديمقراطيات الشابة التي تواجه تناقضات التخلف الاقتصادي والعيوب المؤسسية. ويجب أن نشعر بالقلق أيضا إزاء العجز المتزايد للديمقراطيات الشابة التي تتسم بنقص المبادرة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بمستقبلها أو بقائها.

كيف يمكننا تدعيم الديمقراطيات الشابة حتى تعمّق جذورها بشكل مستدام وثابت في العملية الديمقراطية؟ هذا هو شاغلنا.

واتباعا لتوصيات الأمين العام البالغة الأهمية، دعت بنن الدول من كل القارة للتفكير في حلول واقتراحها. ومرة أخرى، نود أن نشكر الأمين العام على الاهتمام المستمر الذي لا يزال يبديه في مبادرات لدعم الجهود لتوطيد الديمقراطية في العالم.

ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يستهدف تشجيع المنظمة في جهودها لمساعدة الديمقراطيات الشابة على دعم نفسها ومساعدتها لاعتماد ممارسات مشتركة. ولذلك، تأييدا لهذا التحرك، أناشد الجمعية أن تعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد بوسيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتناول الكلمة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وأيضا ايسلندا وليختنشتاين

العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان أيضا.

إن دراسة هذا البند من جدول الأعمال عشية مؤتمر كوتونو المعني بالديمقراطيات الجديدة والمستعادة – وهنا أود أن أرحب بجهود سلطات بنن لضمان نجاح ذلك المؤتمر، الذي سيكون نجاحا لأفريقيا أيضا – تتيح للاتحاد الأوروبي فرصة للإعراب عن تأييده للجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة لدعم جهود الحكومات التي بدأت السير على طريق الديمقراطية أو لا تزال سائرة عليه أو تستأنف السير عليه.

ومن المهم فعلا أن تكون الأمم المتحدة، بسبب بُعدها العالمي، المحفل الرئيسي الذي يفكر فيه المجتمع الدولي في هذا المجال، وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بما لديها من ثروة من الخبرة المتنوعة، أن تدعم جهود الدول التي تقوم حاليا بعمليات إرساء للديمقراطية.

إن الديمقراطية تعني التمسك بمبادئ أساسية، والاتحاد الأوروبي أتيحت له فرصة فعلا، في اللجنة الثالثة، بمناسبة اعتماد مشروع القرار الذي تقدمت به رومانيا بشأن تعزيز وتوطيد الديمقراطية، لتأكيد التزامه بإعادة التشديد على هذه القيم المشتركة.

ومع ذلك، إذا كنا نرغب في أن ندعم بشكل فعلي جهود الديمقراطيات الشابة، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الديمقراطية، قبل كل شيء، هي عملية، وثمرة عملية ذات مراحل معقدة تتفاعل فيها مجموعة متنوعة من العوامل الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبغير فهم لهذه العمليات، وعلى وجه الخصوص بغير معرفة كل حالة للعناصر الفاعلة والعوامل التي تؤثر على إقامة كل ديمقراطية. كيف يكون ممكنا بالفعل تقديم دعم فعال للعمليات الجارية وتوطيدها؟ وكيف يمكن تعزيز نشأة عمليات جديدة؟

والاتحاد الأوروبي يلاحظ باهتمام بالغ تقرير الأمين العام، الذي أُعد بناء على طلب الجمعية العامة والتوصيات التي يحتويها. والتقرير يتضمن بعض الأفكار الجيدة بشأن مختلف العناصر التي تشارك في إقامة ثقافة ديمقراطية ومجتمع ديمقراطي. وهو يؤكد بحق أن أية عملية إرساء للديمقراطية تنطوي على تحول جذري للقيم ولا يمكن أن تقتصر على وضع إجراءات وإقامة مؤسسات جديدة. ومن المهم أن يتمكن كل شعب من ممارسة قيمه ويحدد أفضل الممارسات الممكنة لضمان نجاح عمليات إرساء الديمقراطية.

ويود الاتحاد الأوروبي أن ينتهز هذه الفرصة ليؤكد باختصار على عدد من العناصر التي توجّه عمله على الصعيد الدولي في هذا المجال.

الديمقراطية تعني في جوهرها المشاركة الفعالة للشعب. وبالتالي يذكر التقرير بحق التنمية الاجتماعية وتمكين المرأة باعتبارهما من بين العناصر الهامة التي يمكن أن تساعد على تعزيز وتوطيد الديمقراطية. ويؤكد التقرير بالمثل على أهمية تعزيز المجتمع المدني وظهور ثقافة لحقوق الإنسان من أجل دعم الديمقراطية. ومن الضروري فعلا وجوب أن تكون ممارسة الحقوق والحريات الأساسية، التي يصبح بدونها التعبير عن إرادة الشعب مستحيلا، مكفولة ومحمية، وأن يبذل جهد لتعليم وتوعية المواطنين. ودعم مختلف العناصر الفاعلة المشاركة في إرساء الديمقراطية، في هذا الشأن، ذو أهمية بالغة.

وإقامة الديمقراطية هي أيضا عملية لا يمكن فصلها عن عملية بناء الدولة. وفي هذا الصدد، فإن الإجراءات التي تساعد على إحلال حكم القانون والإدارة السليمة للشؤون العامة، وتدريب المسؤولين العامين، وإقامة نظم قضائية قوية مستقلة، وشفافية الآليات المؤسسية المناسبة المسؤولة عن قراراتها، والتعليم، أمور تساعد كلها، في جملة أمور، على

المساهمة في استدامة العمليات الديمقراطية. والاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لتلك الإجراءات في سياساته الإنمائية.

وعلى أي حال، لا يوجد طريق واحد لا غير يؤدي إلى الديمقراطية؛ وليس لها أيضا وصفة سريعة أو نموذج جاهز مسبقا ومضمون. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤيد التمييز الوارد في التقرير بين الانتخابات وبين نشر الديمقراطية. وقد أتيحت للاتحاد الأوروبي فرص كثيرة لتقديم دعمه للعمليات الانتخابية، التي دائما ما تمثل مرحلة هامة في بناء العمليات الديمقراطية، وإن لم تكن العنصر الوحيد في هذه العمليات. وتفترض عملية الانتخابات تهيئة مجموعة من الظروف المؤاتية مسبقا، يتمثل الأمر الجوهري فيها في البيئة، وفي دور وسائط الإعلام وظهور قوى سياسية متعددة، ووجود حوار سياسي حقيقي، وإشراك الشعب الذي ينبغي أن يكون واعيا بحقوقه. وفي الختام، وحسبما يؤكد التقرير، فإن إجراء الانتخابات على نحو منظم، لا يمكن أن يصبح إيذانا بالمرحلة النهائية من المساعدة الدولية. وأي جهد يُبذل لتعزيز الديمقراطية يجب أن يصبح جزءا من مهمة طويلة الأمد.

والطريق إلى الديمقراطية مفتوح أمام الجميع وهو يعبّر عن تطلع عالمي. ويضم الاتحاد الأوروبي بين أعضائه دولا سارت على الطريق الشاق الطويل المؤدي إلى الديمقراطية. وفي مقدور كل دولة وكل شعب الاضطلاع بهذه العملية والقيام بهذه المسيرة. ويرحب الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بالاختيار الذي أقدم عليه شعب يوغوسلافيا، الذي اختار الديمقراطية في ٢٤ أيلول/سبتمبر في ظل ظروف تتسم بصعوبة خاصة.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة، ألا وهي فرصة مخاطبة الجمعية العامة، لكي يقدم تهنئة خاصة للأمين العام على ما يضطلع به من تحليل متعمق يستند إلى نهج منفتح ومتأن يراعي تعدد الجهات والعناصر الفاعلة التي تسهم في ظهور الديمقراطيات المستدامة وفي توطيدها.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن الأمم المتحدة لها دور يتعين عليها أن تقوم به لتعزيز المبادئ التي تقوم عليها العمليات الديمقراطية ودعمها في ذات الوقت. والديمقراطية في جوهرها عملية شاملة وتنطوي على احترام جميع الآراء. ويرحب الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بأن منظمي مؤتمر كوتونو للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة جعلوا باب هذا الحدث مفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء في المنظمة دون استثناء، علاوة على الوكالات المتخصصة والهيئات التابعة للأمم المتحدة وكثير من المنظمات الإقليمية التي تضطلع بدور في هذا المجال. ويسعد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تقبل الدعوة لحضور المؤتمر. والتفكير في الديمقراطية بكل ما تنطوي عليه من تعقيد يعني أننا يجب أن نتوخى التواضع في آرائنا. وفي اعتقادي أن بإمكاننا القول، كبديل عن التضامن، إننا جميعا ديمقراطيات جديدة بصورة أو بأخرى.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): إنها لفرصة طيبة أن أعرض وجهات نظر وفدي بشأن كيفية إمكان منظومة الأمم المتحدة أن تعزز وتدعم الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل النهوض بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وتوطيدها.

إن عبارة نشر الديمقراطية هي من أشهر العبارات التي تُستعمل حاليا وأكثرها تكرارا. ولقد أصبحنا شديدي المهارة في صياغة الوثائق العالمية والإقليمية التي تكرس أكثر المبادئ الديمقراطية جوهرية. ويمكننا أن نفخر بإعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وميثاق هلسنكي الختامي الصادر عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن مئات الاتفاقيات

والبروتوكولات الدولية أو الإقليمية أو المتخصصة في مجال حقوق الإنسان. ومنذ عشرة أيام فحسب، أوصت اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة باعتماد ٧٠ مشروع قرار تقريبا تتعلق بحقوق الإنسان وما يتصل بها من موضوعات. وتصلح هذه المشاركة البنَّاءة من أعضاء الأمم المتحدة جميعا كعنصر هام في عملية نشر الديمقراطية على مستوى العالم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فوهيدوف (أوزبكستان).

والحق أن الأمم المتحدة تغطي عمليا جميع حالات الطوارئ الممكنة التي قد تتهدد الديمقراطية. وتهدف جهود الأمم المتحدة إلى تغذية المجتمع المدني وحماية حقوق المرأة والطفل وحقوق المواطنين وغيرهم من الأقليات، والنهوض بحرية الصحافة وحماية الحقوق والحريات الخاصة الأخرى. وتشارك المنظمات الإقليمية بقوة في ضمان أن تحظى هذه القيم العالمية بالحماية في أنحاء عديدة من العالم.

ويصعب على المرء أن يجد بلدا في العالم يمكن أن يقول عن نفسه بأنه غير ديمقراطي. ولكن لنعترف أننا ربما ما زلنا نقصد معاني مختلفة عندما نقول ''ديمقراطية''. وهناك حاجة ماسة لاستحداث مؤشر مشترك للقيم الديمقراطية، ونظام عالمي للاتساق من أجل قياس التقدم على المستوى الفردي على الطريق نحو تحقيق الديمقراطية، نظام يسلم بأن كل أمة عليها أن تجتاز هذا المسار معتمدة على نفسها.

والعولمة جعلت من الصعب تحقيق التعاون الفعال بين الأمم بشكل واضح، إلا على أساس القيم الديمقراطية العالمية. وسيصبح نشر هذه القيم هو الطريق الأمثل لضمان مسيرة التنمية في بيئة خالية من الصراعات على المستوى العالمي. وهي ليست مهمة سهلة لأنها تتطلب بذل جهود مشتركة لإيجاد معايير متحضرة تقوم عليها العلاقات فيما بيننا.

ونلاحظ أن الأمم المتحدة أصبحت أكثر انخراطا في عملية حماية الديمقراطية في جميع أنحاء العالم من خلال توفير المساعدة الانتخابية وبرامجها الخاصة لإقامة حكم سليم، وكذلك من خلال رصد حقوق الإنسان. وتؤيد أوكرانيا تماما في هذا الصدد الشروط ذات الصلة من تقرير الإبراهيمي الشهير التي تنص على أن بناء الديمقراطية على أسس جوهرية ينبغي أن يكون هو المكون الأساسي لجميع بعثات السلام وسائر أنشطة الأمم المتحدة الأخرى.

وبصفتي ممثلا لإحدى الدول التي استعادت الديمقراطية، أود أن أتناول بعض الجوانب الحديثة لتطور أوكرانيا الديمقراطي. واسمحوا لي بأن أؤكد أن التقاليد الديمقراطية والتقاليد المتصلة بحماية حقوق الإنسان لها جذور تاريخية عميقة حقا في أوكرانيا. وبعد اعتناق المسيحية منذ ما يقرب من عشرة قرون ألغى رئيس الدولة الأمير فولوديمير، عقوبة الإعدام. ومع بداية القرن السابع عشر، أصبحت جمهورية القوقاز في أوكرانيا من أوائل الديمقراطيات الأصلية في أوروبا تاريخيا. وقد حدث ذلك بعد أن سمح القائد الأوكراني بايليب أورليك، رئيس الدولة، بوضع أول دستور ديمقراطي لأوكرانيا، الذي لم يتح فحسب التحديد الواضح للسلطات، وإنما عزز أيضا الحقوق والحريات الفردية تعزيزا تاما.

هذه هي أحد الأسباب التاريخية لما تكنّه أوكرانيا من تقدير تام اليوم لقيمة الديمقراطية. ونظرا لغياب الديمقراطية عن أوكرانيا طوال قرون، فقد عانى الشعب الأوكراني من قهر لا نهاية له، واحتلال أجنبي ودكتاتورية شمولية، بل ومن مجاعة من صنع الإنسان في فترة الثلاثينات من القرن العشرين التي شهدت أسوأ حالات الإبادة الجماعية البشرية والفكرية في القرن الماضي. وأثناء معاناة الأوكرانيين لهذه المصاعب كانوا يتلهفون على تحقيق استقلالهم بينما ينتقل شوقهم إلى الحرية من جيل إلى جيل.

واليوم تعتبر أوكرانيا إحدى الدول القلائل الحديثة الاستقلال التي نجت من الصراعات العرقية والقلاقل. وقد حققت أوكرانيا الكثير في فترة وجيزة من الزمن لكي تثبت أن عملية التحول إلى الديمقراطية قد اكتسبت قوة دفع بحيث لا يمكن عكس مسارها.

وقد أصبح حكم القانون وسيادة الدستور المبدأين الموجهين لواقعنا السياسي. وأجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بطريقة نالت الاعتراف التام بأنها كانت ديمقراطية. وأتاح تشكيل أغلبية ديمقراطية في البرلمان في شباط/فبراير الماضي مناخا مواتيا لتعزيز فاعلية عملية صنع القانون. وتمت المحافظة على السلام المدني والوفاق العام، بما يعزز أسس المجتمع المدني.

ويتألف المجتمع الأوكراني المتعدد الإثنيات من أكثر من ١٠٠ قومية، تعيش معا، وتتمتع بحق الاحتفاظ بهويتها القومية. ومن بينها الروس، والبولنديون، والهنغاريون، واليهود، والبيلاروسيون، والرومانيون، والبلغار، والمولدوفيون وآخرون كثيرون. وقد أعلنا قبل تسع سنوات، كجزء من عملية ميلادنا الوطني، الالتزام بالمبدأ القائل بأن عليك أن تحب لجارك كما تحب لنفسك، وهو مبدأ لا يزال صحيحا تماما. ومن الحجج المقنعة في صالح تلك السياسة الطريقة التي حلت بها أوكرانيا، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مشكلة حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ من تتار القرم والقوميات الأخرى كانوا قد أبعدوا من وطننا خلال النظام الشمولي.

ولكون أوكرانيا ليست مستهلكا للأمن والاستقرار والديمقراطية فحسب، وإنما هي تقدمه أيضا، فإنها تتشاطر مع غيرها المعرفة التي اكتسبتها وذلك بالإسهام في زيادة اتساع نطاق الديمقراطية. والمجموعة المؤلفة من جورجيا، وأوزبكستان، وأذربيجان، ومولدوفا مثال جديد واضح للعيان للتعاون المتعدد الأوجه المتضمن في صميم فكرة مجتمع الديمقراطيات. والدول المشاركة في تلك المجموعة ملتزمة بالقواعد والمبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وهذه البلدان ترفع من شأن سيادة القانون، والحكم الديمقراطي، والمجتمع المدني واقتصاد السوق بغية الاندماج كليا في الهياكل الاقتصادية والسياسية الأوروبية. وهذا ينعكس في تطور علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية الأخرى. وبلدان المجموعة باتحادها مع الديمقراطيات المتقدمة، إنما تنمي القيم الديمقراطية في داخل أراضيها هي نفسها. وبالمثل، هي تتشاطر معرفتها الديمقراطية مع الديمقراطيات الوليدة.

وشركاؤنا الأوروبيون الآخرون في هذا الميدان لديهم الكثير مما هو مشترك: فلديهم مطامح مماثلة وتواجههم في أغلب الأحيان تحديات مماثلة. وقد أتاحت سلسلة مؤتمرات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وآخرها عقد في بوخارست، لنا جميعا الفرصة لتبادل الخبرات الدولية والإقليمية والفردية ذات الصلة.

وخلال المؤتمر المعني بفكرة ”نحو مجتمع من الديمقراطيات“ الذي عُقد مؤخرا في وارسو، عملنا على تعزيز إنماء وتكملة وإثراء التفاهم المشترك والتضامن العالمي في التزامنا بالديمقراطية. ووافق المشاركون أيضا على أنه من الضروري اتخاذ خطوة إضافية بدلا من مجرد تأكيد أهمية الديمقراطية لحقوق الإنسان ولرفاه الشعوب.

ونحن نحث على مواصلة هذه المناقشة المفيدة في الشهر المقبل في كوتونو. ونرى أن ذلك المحفل الذي سيعقد في عاصمة بنن، ينبغي أن يُعد مبادرات جديدة مفصلة وأن يمنحنا زخما إضافيا للإسراع بعملية التحول نحو الديمقراطية وتوسيعها على نطاق عالمي، منها في جملة أمور، دعم الأمم المتحدة.

السيد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن ضمان عالمية المبادئ والقواعد الديمقراطية، في مستهل قرن جديد وألفية جديدة، من الموضوعات الرئيسية للتفكير الفلسفي، والدراسة الأكاديمية والعلاقات الدولية. وليس من قبيل الصدفة أن آمال ومطامح شعوب الأمم المتحدة كانت الأساس الذي قام عليه تقرير الألفية الهام الذي قدمه الأمين العام (A/54/2000) وناقشه رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر قمة الألفية.

وترى بيلاروس أهمية رمزية كبيرة في كون الدول الأعضاء هنا في الأمم المتحدة – أكثر محافل الدبلوماسية الدولية ديمقراطية في العالم – تناقش بذل المزيد من الجهود من جانب المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لتعزيز الديمقراطية الجديدة أو المستعادة. وترى بيلاروس أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون الأداة لتشجيع الحوار بين الحضارات، وبناء ثقافة للسلام، وكفالة سيادة القانون وتوحيد جميع الدول حول المبادئ والمثل العليا الديمقراطية. وتلك مهمة صعبة بما لا يقاس. ونحن نرى أن التقدم نحو الديمقراطية هو الطريقة الطبيعية لتطور المجتمعات؛ وله جانبان، اقتصادي وسياسي. إذ أن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية عنصر أساسي ليس في إنشاء ديمقراطية نظرية فقط ولكن ديمقراطية حقيقية. وفرض وصفات جاهزة للديمقراطية من الخارج بذريعة مساعدة الدول، وتقسيم الدول إلى فئتين – متحضرة وغير متحضرة، أو معلمين وتلاميذ – يأتيان بنتائج عكسية، وخاصة من حيث تحقيق الهدف النهائي: بناء مجتمع ديمقراطي حقا – ناهيكم عن اعتبار مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ومن المؤكد أن جمهورية بيلاروس واحدة من أحدث الديمقراطيات في العالم. إذ أن بيلاروس، كديمقراطية، لم تبلغ ١٠ سنوات بعد. فهل هذا وقت طويل أم قصير؟ لقد كان طويلا بما يكفي لأن يصبح بلدنا دولة مستقرة ويمكن الاعتماد عليها في شرق أوروبا. ونحن من أجل رفاه شعبنا ورفاه الشعوب الأوروبية الأخرى، تخلينا طوعا عن الأسلحة النووية. ووقعنا على الاتفاقية المعنية بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا وأنشأنا مؤسسات حكومية مستقلة. ونعتقد أن بيلاروس المستقرة، حيث تكون خيارات الشعب هي الأساس لسياسات الرئيس والحكومة، مهمة للسلام والاستقرار الدائمين في أوروبا.

وإذا ما نظرنا إلى المسألة من منظور آخر، فإن ١٠ سنوات ليست وقتا كافيا لقيام ديمقراطية كاملة. وفي هذا الصدد، نوافق على النتائج التي توصل إليها المعهد الدولي للمساعدة على الديمقراطية والانتخابات في مدينة استوكهولم ومؤداها أنه ليس هناك حل واحد لمشاكل التحول نحو الديمقراطية. وينبغي أن تؤخذ الظروف والعادات وأساليب الحياة المحلية في الاعتبار لأنها عناصر أساسية في تحديد المعايير الدولية لتقييم الديمقراطية في مجتمع ما. وهنا نرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون في الطليعة.

وقد كانت هذه السنة سنة خاصة في بيلاروس من حيث تطور الديمقراطية. ففي المرة الأولى في تاريخنا كدولة ذات سيادة، أجرينا انتخابات على كامل نطاق البلد للمجلس الأدنى من الجمعية التأسيسية في بيلاروس. وشاركت في الإعداد لحملة الانتخابات جميع المؤسسات السياسية في البلد. وكانت نتيجة ذلك العمل اعتماد قانون الانتخابات لجمهورية بيلاروس، الذي يتضمن خبرة أعرق الديمقراطيات القائمة في العالم.

وبالنظر إلى مشاركة أكثر من ٢٠٠ مراقب دولي مستقل للانتخابات في بيلاروس، يلاحظ المرء مع شيء من الأسف أن الأمم المتحدة لم تستطع إرسال خبرائها إلى بيلاروس. وذلك يعود إلى حد كبير إلى أسباب مالية، فالإدارات ذات الصلة قد خفضت كثيرا خلال السنوات

الأخيرة مستوى أنشطتها في مجال مراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء. ونحن مقتنعون بأن هذا الوضع يحتاج إلى علاج، وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تستجيب بشكل إيجابي للدعوات الموجهة إليها من الدول للمشاركة في تطوير مؤسساتها الديمقراطية.

واستجابة لنداء الأمين العام، تعتزم جمهورية بيلاروس القيام بدور نشط في المؤتمر الرابع المقبل للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المزمع عقده في كوتونو، بنن، في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ونأمل أن يسهم المؤتمر إسهاما كبيرا في تطوير التعاون الدولي العملي في هذا المجال، بل نحن مقتنعون بأنه سيسهم، على أساس مبادئ مقبولة على نطاق واسع تظهر احتراما للهوية الوطنية لكل أمة.

السيد إنخسايخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن الامتنان للأمين العام على إعداد التقرير الوارد في الوثيقة A/55/489 حول بند جدول الأعمال الحالي. ويحتوي التقرير على معلومات مفيدة حول الأنشطة التي تم القيام بها لمتابعة المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، والذي عُقد في بوخارست عام ١٩٩٧، وكذلك حول الاستعدادات للمؤتمر الرابع، الذي سيُعقد في كوتونو الشهر القادم.

ونحن ندخل الألفية الجديدة، نواجه تحديات عديدة، من بينها تشجيع وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وخلال العقد الماضي، اعتنق عدد متزايد من البلدان الديمقراطية بوصفها الشكل المفضل للحكم بالنسبة لها، بما فيها تلك البلدان التي لديها اقتصادات في حالة انتقالية. وعلى الرغم من أنه من الواضح عدم وجود نظام حكم يمكن أن يدعي الكمال، إلا أن الديمقراطية تعتبر اليوم أفضل شكل معروف للحكم. لقد أظهرت تجربة بلدان عديدة أن الديمقراطية تدعم سيادة القانون، وتضمن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتجعل الحكومات خاضعة للمساءلة أمام المواطنين وصنع القرار شفافا. من ناحية أخرى، لم تنجح جميع الحكومات في الالتزام بالمعايير الديمقراطية وتوفير الحرية والظروف اللازمة لكي يشارك الجميع بشكل كامل في حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا تزال هناك ديمقراطيات جديدة أو مستعادة بحاجة إلى الدعم والمساعدة في جهودها لتشجيع وتوطيد خيارها الديمقراطي ومعاييرها الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، تلعب سلسلة المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة دورا متزايدا. ففي عام ١٩٨٨ في مانيلا، شاركت ١٣ حكومة في المؤتمر الأول، وارتفع عددها الآن بدرجة كبيرة حيث وصل إلى ٨٠ في المؤتمر الثالث الذي عُقد في بوخارست في عام ١٩٩٧.

والنتيجة الهامة لهذه السلسلة من المؤتمرات هي مبادرة للتوصل بشكل مشترك إلى مدونة قواعد السلوك الديمقراطي على أساس المعايير الدولية القائمة. وتعتقد منغوليا أن الجمعية العامة سوف تتمكن قريبا من النظر في مشروع المدونة واعتماده. وفي رأينا أن مدونة السلوك الديمقراطي التي تنال قبولا عالميا، وتمثل مجموعة من الأعراف الديمقراطية للحكومات، سوف تسهم أيضا في التأكيد على ثقافة الديمقراطية.

طوال السنوات العشر الماضية من الإصلاحات الديمقراطية، تمكّنا نحن أبناء منغوليا، من توسيع فهمنا للديمقراطية والحكم السليم ومعرفتنا بهما. ولقد اتُخذت خطوات رئيسية لبناء مؤسسات الديمقراطية، وتشجيع حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وإطلاق طاقة المغامرة التجارية والطاقة الإبداعية، مما يسهل مشاركتها النشطة في

العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولقد كان أحد الإنجازات الأكثر قيمة في عملية التحول إلى الديمقراطية هو التغيير في مواقف المواطنين تجاه الحكومات وتجاه أنفسهم، وكذلك في طريقة تفكيرهم.

وفي ٤ تموز،يوليه ٢٠٠٠، أجريت انتخابات برلمانية ديمقراطية في منغوليا. ولقد اعترفت جميع القوى السياسية، وكذلك المراقبون الدوليون بأن الانتخابات كانت حرة وعادلة، وأنها جاءت لتشهد على المزيد من تعزيز الأعراف والمؤسسات الديمقراطية في بلدي. لقد أثبتت مرة أخرى أن اعتناق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هما خيار لا رجوع عنه للشعب المنغولي. وأكدت الحكومة الجديدة على استمرار سياسات الإصلاحات الديمقراطية. كذلك أكدت على أهمية تعزيز فعالية وشفافية السياسات العامة وخضوعها للمساءلة وعلى أهمية مكافحة الفساد. إن الحكومة عازمة على التعاون بشكل وثيق مع منظمات غير حكومية وممثلين آخرين للمجتمع المدني في تعزيز سيادة القانون بكل أنحاء البلد.

وتشيد منغوليا بأشكال المساعدة العديدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى الديمقراطيات المستعادة، والتي تتراوح من دعمها للانتخابات وتشجيع القيم الديمقراطية إلى بناء المؤسسات والقدرات من أجل التحول إلى الديمقراطية. وهكذا يجري في منغوليا الآن تنفيذ برنامج نزع طابع المركزية ودعم الديمقراطية بشكل نشط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

في ختام بياني، أود انتهاز هذه الفرصة لأؤكد مجددا على عرض منغوليا باستضافة المؤتمر القادم للديمقراطيات الجديدة والمجددة في منغوليا، في أولانباتار. ولدينا إيمان قوي بأن هذه المؤتمرات تسهم في المشاركة في التجارب القيمة للعمليات الديمقراطية في بلدان الديمقراطيات الجديدة والمستعادة. وسوف تواصل منغوليا دعم هذه العملية الفريدة والمشاركة فيها.

السيد العدوفي (اليمن) (تكلم بالعربية): خلال السنوات القليلة الماضية انتشرت المفاهيم والأفكار الديمقراطية في كثير من بقاع العالم، كما أن النمو المطرد للديمقراطية على النطاق العالمي يهدف إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وإن زيادة انتشار تلك القيم العالمية لا يجب أن يكون بمعزل عن خصوصيات المجتمعات وفقا لتاريخها وثقافتها.

كما أن التعددية السياسية والفصل في السلطات واقتصاد السوق وحقوق الإنسان والحريات الإنسانية وحمايتها واحترامها وتعزيز سيادة القانون وتحسين الإطار القانوني للدول وتعزيز التماسك الاجتماعي بمشاركة منظمات المجتمع المدني في تنمية الديمقراطية، والحكم الرشيد وإيجاد الوظائف وضمان مستويات معيشية أفضل للسكان، كل ذلك لا يمكن أن يتطور أكثر ما لم يهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر وأن تصبح الديمقراطية والتنمية مفهومين متلازمين.

يقدّر وفد اليمن تقديرا عاليا تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/55/489)، والذي يتناول بشكل عام الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال، ويستعرض العملية الشاملة لإرساء الديمقراطية والدور الذي تلعبه المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في هذه العملية. كما أود أن أؤكد أننا ملتزمين التزاما راسخا بمبادئ الديمقراطية وجادين في مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة في دعم الجهود الديمقراطية وإلى تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وفي هذا الإطار، يطيب لي أن أنوه بمنتدى الديمقراطيات الناشئة الذي عقد في صنعاء في حزيران/يونيه

١٩٩٩ بحضور ١٦ دولة وبمشاركة ممثلين عن الأحزاب السياسية والصحافة ورجال الفكر والعلم والنقابات من تلك البلدان ذات الديمقراطيات الناشئة. وقد كان ذلك المنتدى إسهاما في النشاطات التي تقوم بها المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

إن الديمقراطية، وتنوع الخيارات والمساواة واحترام الفرد وتوطيد دعائم المؤسسات الديمقراطية وممارسة الشعب حقوقه السيادية في المشاركة من خلال الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، ومن خلال حرية الصحافة ونشاطات منظمات المجتمع المدني، كل ذلك جسدته اليمن من خلال المؤسسات الديمقراطية وصلابة المشاركة الشعبية في دورة للانتخابات البرلمانية ودورة للانتخابات الرئاسية. وكلها جرت على نحو حر ونزيه وبشهادة المراقبين المحليين والدوليين. كما أن العملية الديمقراطية في بلادنا أصبحت نهجا مهما في حياتنا اليومية لتشكل في النهاية قاعدة مهمة لتطور المجتمع اليمني في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية نحو آفاق رحبة في القرن الحادي والعشرين.

السيد هلبرين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتكلم بالنيابة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إعرابا عن تأييدنا القوي لمشروع القرار ولأهنئ حكومة بنن على استضافتها للمؤتمر الدولي الرابع المقبل للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

والواقع أن من الدلالات الواضحة لهذا العصر أن هذه الهيئة مدعوة بانتظام متزايد للنظر في مشاريع قرارات تتصل بالديمقراطية. والقرار الذي عرضته رومانيا واتخذته اللجنة الثالثة مؤخرا بشأن تعزيز وتوطيد الديمقراطيات يمثل معلما بارزا آخر في دعم الأمم المتحدة للديمقراطية.

وقد أتاح المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة محفلا آخر تأتي إليه الديمقراطيات الناشئة لتناقش معا التحديات المشتركة ولترسم مستقبلا جديدا لها. وقد وجهت نظر العالم إلى الصلة التي لا تنفصم بين الديمقراطية والتنمية والمساهمة الأساسية للحكم الرشيد وسيادة القانون في بناء مجتمعات أكثر ديمقراطية وسلاما وازدهارا واستقرارا. وذكّرتنا بأنه بينما تتخذ تطلعاتنا إلى الديمقراطية أشكالا مختلفة عديدة وتتكلم لغات مختلفة عديدة، فإن هذه التطلعات تنشأ في كل منطقة وفي كل حضارة. إننا نرحب بالجهود التي بذلت في ظل الرئاسات السابقة – للفلبين ونيكاراغوا ورومانيا – لجعل مؤتمر الديمقراطية الجديدة أو المستعادة حدثا هاما على الساحة الدولية.

ويمثل مؤتمر الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة شهادة ملهمة عن النمو الرائع للديمقراطية في كل أنحاء العالم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين. ولكنه يذكرنا أيضا بالحاجة إلى قيام المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، بالمساعدة في ضمان أن تنجح في نهاية المطاف عمليات الانتقال الديمقراطية تلك التي كثيرا ما تكون صعبة.

وتحقيقا لهذه الغاية، نرحب بتقرير الأمين العام المعروض علينا الآن، كما نرحب بتعليقاته حول السبل التي تستطيع الأمم المتحدة من خلالها المساعدة في تعزيز الديمقراطية. ونتطلع إلى المناقشات التي ستجرى في مؤتمر بنن المقبل بشأن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ونرى أن وجود مؤسسات وعمليات وقيم ديمقراطية أكثر قوة يشكل جزءا متمما لتحقيق التطلعات النبيلة للغاية لهذه الهيئة. ويؤدي الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والذي يمكن أن يتخذ أشكالا عديدة إلى توفير التشجيع والمساعدة التي توجد حاجة ماسة إليها لكل الذين يجاهدون في ظل ظروف كثيرا ما تكون صعبة من أجل بناء نظم ديمقراطية دائمة في الحكومات وفي المجتمعات المدنية في كل أنحاء العالم. ويتيح مؤتمر الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة مثالا بارزا للكيفية

التي تستطيع بها المنظمات العالمية والإقليمية أن تقدم الدعم للمشاريع التي تستهدف تعزيز الديمقراطية.

وثمة مثال آخر يتعلق بمجتمع الديمقراطيات الذي عقد اجتماعه الوزاري الأول في وارسو ببولندا في حزيران/يونيه الماضي. وقد كان لحكومة الولايات المتحدة شرف الانضمام إلى بولندا وشيلي والجمهورية التشيكية والهند ومالي وجمهورية كوريا في إنجاح هذا التجمع الأول للحكومات التي اختارت طريق الديمقراطية. واشترك في ذلك الاجتماع ما يزيد على ١٠٠ حكومة تمثل بلدانا من جميع مناطق العالم ومن جميع الثقافات ومن جميع مستويات التنمية والخلفيات التاريخية. وأقر المجتمعون إعلان مبادئ - وهو إعلان وارسو - الذي يجسد المُثُل العليا والممارسات المحددة المشتركة بين جميع الديمقراطيات. وتعهدوا في وارسو بالالتزام بهذه المبادئ وبالتعاون من أجل تعزيز الديمقراطية في الدول التي اختارت طريق الديمقراطية.

وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بالعمل في الأمم المتحدة وفي المنظمات الإقليمية مع البلدان التي تتشاطر هذه المُثُل العليا للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وانطلاقا من تلك الروح أود التنويه بالتعاون الوثيق القائم بين عدد من الحكومات التي شاركت في مؤتمري وارسو وكوتونو، وبصفة أخص بنن ورومانيا، وأعضاء الفريق المعني بعقد اجتماع مجتمع الديمقراطيات. وقد أسفر هذا التعاون عن نشوء توافق يلقى الترحيب بين المؤتمرين سيتجسد في المناقشة التي ستجرى في كوتونو حول الأفكار التي ستدرج في جدول أعمال الاجتماع القادم لمجتمع الديمقراطيات الذي سيعقد في سول عام ٢٠٠٢.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل حكومة بلادي عن كثب مع حكومة بنن على صعيد ثنائي لضمان نجاح مؤتمر كوتونو. ومن دلالات التزام الولايات المتحدة بتحقيق نتائج ناجحة أنها سترسل وفدا رفيع المستوى إلى مؤتمر بنن برئاسة وكيل وزارة خارجيتنا للشؤون العالمية فرانك لوي.

ونحن نرى أن المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومجتمع الديمقراطيات يعزز ويفيد أحدهما الآخر. وهما متحدان في وحدة الهدف وفي اعتبار الديمقراطية الشرط المسبق الضروري لبلوغ عالم أكثر سلاما وازدهارا وعدلا.

ونتطلع إلى نجاح المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وإلى الفرصة التي تمكننا من تعميق التعاون الدولي الحالي من أجل تعزيز الديمقراطية.

السيد صن جون – يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلادي لحكومة رومانيا على الدور القيادي الممتاز الذي قامت به للنهوض بقضية الديمقراطية، وخصوصا في متابعة عملية مؤتمر بوخارست. وأود أيضا أن أثني على الأمين العام كوفي عنان على إعداده التقرير الشامل المعنون ''دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة''.

وكان انتشار الديمقراطية منذ انتهاء الحرب الباردة أحد أكثر الاتجاهات تشجيعا في عصرنا. فخلال العقد الماضي وحده اعتمد عدد متزايد من البلدان حول العالم أشكالا من الحكم الديمقراطي، وأصبح من يعيشون اليوم في ظل الديمقراطية أكثر عددا من أي وقت مضى في التاريخ. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات المشجعة، لا تزال الحروب الأهلية والمنازعات الإقليمية تتصدر أنباء الصحف. هذا علاوة على أننا نواجه تحديا جديدا في توطيد الديمقراطية، وصفه الأمين العام في خطابه إلى البرلمانيين في آب/أغسطس من هذا العام بأنه ''ديمقراطية ورقة التين''. ومع ذلك، نستطيع أن نؤكد، مع مراعاة كل شيء، أن التحرك صوب

التحول الديمقراطي تأصلت جذوره دوليا، كقاعدة وممارسة، على الصعيدين الوطني والعالمي.

ونحن على اقتناع بأن معظم الفضل في حدوث هذا التطور يرجع إلى الدور الأساسي الذي تؤديه الأمم المتحدة، وخاصة من خلال تقديمها المساعدة في الانتخابات وتعزيز القيم الديمقراطية، وكذلك من خلال عمل المنظمة في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أهمية تنفيذ إعلان الألفية، وبالذات فرعه الخامس المتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد. وعلى جميع الدول الأعضاء أن تعمل جاهدة لتقوية قدرتها على التمسك بمبادئ وممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ووفد بلدي يتشاطر الرأي الذي أعربت عنه أغلبية الدول الأعضاء بأن الديمقراطية والتنمية والسلام وحقوق الإنسان أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا. وهناك توافق متنام في الآراء بأن كلا من الديمقراطية والتنمية ينطوي على عناصر أساسية مثل الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. هذا فضلا عن أن الديمقراطيات أقل نزوعا إلى الدخول في صراعات فيما بينها، لأنها بحكم طبيعتها تؤيد قضية السلام. والسلام بدوره شرط أساسي للتنمية التي لا يمكن بدونها أن تتحقق الديمقراطية، والعكس صحيح. ومن ثم، تكون هذه الأولويات مترابطة ترابطا أصيلا. وغياب إحداها يعوق تطور الأخريات، والمجتمعات التي تفتقر إلى الرفاه الأساسي تتزع إلى التورط في صراعات.

وفي هذا الصدد، يوافق وفد بلدي تماما على المقولة الواردة في تقرير الأمين العام بأن وجود الديمقراطية أو عدم وجودها يكمن في جذور العديد من الصراعات العنيفة التي تستعر اليوم، والتي هي في معظمها صراعات داخلية. ومن هنا، تقوم حاجة متزايدة إلى معالجة قضية إحلال الديمقراطية في عمليات بناء الدولة وبناء السلام. والنجاح في معالجة القضايا ذات الصلة بالديمقراطية في بعثات السلام هو وحده الذي يكفل تحقيق السلام الدائم والتعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع.

وفي هذا السياق، نقدر عالي التقدير التوصيات المقترحة في تقرير المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، وفي رأينا أن الأمم المتحدة لن تحقق إمكاناتها في المساهمة في قضية الديمقراطية إلا بعد التغلب على التحديات التي يحددها ذلك التقرير، بما في ذلك تطوير نهج شامل وكلي للديمقراطية. ويجب عليها في المقام الأول أن تكون قادرة على تنسيق أعمال مختلف الإدارات والوكالات داخل المنظومة، لتحاشي التداخلات المكلفة. ووفد بلدي، إذ يغتنم هذه الفرصة، يود أن يؤكد من جديد التزام جمهورية كوريا القوي بدعم الأمم المتحدة في تنفيذ هذه التوصيات التطلعية.

إن المؤتمر الدولي الرابع للجمهوريات الجديدة أو المستعادة سيعقد في كوتونو، بنن، في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر هذا العام، أي لأول مرة في أفريقيا. ويحدونا الأمل في أن يوفر المؤتمر للمجتمع الدولي فرصة تاريخية لتحقيق تقدم ملموس في تعزيز الديمقراطية وتوطيدها من خلال تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وقد اعتمد مؤتمر بنن، على غرار مؤتمرات مانيلا وماناغوا وبوخارست، موضوع ”الديمقراطية والسلام والأمن والتنمية“، الذي نرى أنه موضوع ممتاز من حيث ملاءمته وتوقيته. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح الجهود الجارية لضمان نجاح المؤتمر، وبخاصة المبادرات التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة، مثل دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تخطيط المؤتمر وتنظيمه. وكما طلب الأمين العام، يحدونا صادق الأمل في أن يتسنى، أثناء مؤتمر بنن، تناول توصيات المعهد الدولي بطريقة منهجية وشاملة.

وجمهورية كوريا، في جهد منها لتعزيز الديمقراطية وتوطيدها، قررت أن تستضيف المؤتمر الدولي الثاني لمجتمع الديمقراطيات، المزمع عقده في سول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وكما يدرك الأعضاء جيدا، فإن المؤتمر الأول المعنون ''نحو مجتمع من الديمقراطيات'' عقد في وارسو، بولندا، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه من هذا العام بمساعدة بلدان أخرى شاركت في عقد المؤتمر، بما فيها بلدي. وتأمل جمهورية كوريا في أن يبنى المؤتمر الثاني على الزخم الدولي المتنامي نحو مزيد من الديمقراطية، وأن يرسي أساسا صلبا لتدعيم الديمقراطية في كل أنحاء المعمورة.

وأخيرا، أود أن أضيف أنه على الرغم من التقدم الذي أحرزناه حتى الآن، ما زال أمامنا الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه. وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن عملية إحلال الديمقراطية عملية بطيئة بطبيعتها ومثبطة للعزائم في بعض الأحيان. ومن الحتمي، إذن، أن نتحلى دائما بالصبر، والأهم من كل شيء أن نوحد جهودنا ونعمل معا في تعاون من أجل بلوغ عالم يسوده السلام والرخاء، وتزدهر فيه الديمقراطية.

السيد فلوريس لوفو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): باسم حكومة نيكاراغوا، يسعدني أيما سعادة أن أهنئ السيد هولكيري على توليه منصبه الرفيع، وعلى العمل الممتاز الذي يؤديه بصفته رئيسا للجمعية العامة.

وحكومة نيكاراغوا تود أن تؤكد أهمية دعم منظومة الأمم المتحدة للحكومات التي تدفع بحركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وعلى وجه الخصوص عن طريق إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وهو هيئة تخصص نصف ميزانيتها تقريبا لنشر برامج في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ونيكاراغوا ترحب بعقد المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المقرر في كوتونو، بنن، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وبالمثل يسرنا أن نهنئ حكومة بنن الموقرة على عملها لإقامة حدث على هذا القدر من الضخامة. ويسرنا أن نرى الدعم الذي تلقته من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إننا نؤكد من جديد دعمنا الحاسم لحلقة المؤتمرات الخاصة بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وآليات المتابعة المنشأة في تلك المؤتمرات، التي تتلقى، لحسن الحظ، المساعدة من الأمم المتحدة، والتي تشجِّع حكوماتِنا على مواصلة الكفاح للعمل نحو توطيد الديمقراطية.

ونعترف بالعمل الهام الذي لا تزال تقوم به البلدان التي تشكل حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ونشجعها على مواصلة الكفاح في هذه العملية المعقدة من أجل إقامة أو إعادة إرساء الديمقراطية كوسيلة تعبير عن صوت الشعب والمجتمع السلمي الذي يعيش أعضاؤه مع بعضه البعض.

لقد واجه المجتمع النيكاراغوي عقبات كثيرة جدا وتغلب عليها في عملية صعبة للانتقال إلى ديمقراطية تشاركية، بروح من التسامح والتعايش السلمي بين مختلف القطاعات السياسية. ومع ذلك، لا تزال لدينا تحديات كثيرة ينبغي التغلب عليها ولا يزال هناك عمل كثير ينبغي القيام به. ولهذا نعرب عن التزامنا بالتركيز على التغلب على الأخطاء والعيوب حتى نكون على قدر التحديات التي يمثلها توطيد الديمقراطية.

ونيكاراغوا تعتبر من المهم للغاية أن نواصل تعزيز المشاركة العريضة لكل القطاعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلاد، دون استثناء، في عملية صنع القرار وفي تخطيط وتنظيم الاستراتيجيات والخطط الوطنية حتى

توجه نحو تحقيق الأداء الأفضل لإدارة عامة شفافة، ونحو تنمية مثمرة ونحو بناء مستقبل مشترك.

ونحن نتطلع إلى معاملتنا بصورة أكثر إنصافا من جانب المؤسسات المالية الدولية، حتى نتمكن، عن طريق إعادة تخطيط برامج التكيف الهيكلي، من إحراز تقدم ثابت نحو خفض حدة الفقر ونحو الاستقرار الاقتصادي، الذي يجلب معه الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي ينقلنا إلى التنمية المستدامة وتوطيد الديمقراطية.

ونود أن نؤكد أن هناك حاجة ماسة للنهوض بالتعليم المدني لتعليم الأجيال المقبلة والحالية بشأن القيم الديمقراطية. ونحن نصر على تعزيز الثقافة الديمقراطية وسنعمل بجد على الحفاظ على السلام الذي كلفنا كثيرا إحلاله وتوطيده.

ونحن نعزز كل الجهود الرامية إلى الجمع بين كل العناصر الفاعلة العامة والمدنية بغية التشجيع على المشاركة الكاملة لهذه القطاعات المختلفة من المجتمع، واحترام التعددية السياسية وضرورة مواصلة تعزيز المؤسسات الديمقراطية وجعلها ذات طابع مهني أكبر.

ونشجع على تحديث جهاز العدالة وإرساء الطابع المهني عليه، وأيضا على مواءمة تشريعاتنا مع الاحتياجات التي تثيرها مشاركتنا في عالم معولم. ونتيجة لذلك، نعزز ترسيخ دور القانون الذي يمكن أن يوفر لنا أمنا قانونيا في مجتمع يحبذ أن يسود مناخ يجذب الاستثمار الخاص، ويزيد الثقة في النظام القانوني للدولة باعتباره ركنا أساسيا لكل المجتمعات الديمقراطية.

إننا لا نزال نعزز احترام حقوق الإنسان والتطوير التام للحريات الأساسية لمواطنينا. ونؤكد في هذا الخصوص إرادة نيكاراغوا في نشر التطوير العلني لحرية التعبير. وفي هذا السياق، نشجع الصحافة على أن تكون موضوعية وأن تتصرف بمسؤولية حتى يمكنها المشاركة بشكل نشط في عملية الدعم الديمقراطي، في الوقت الذي تقوم فيه بمراقبة ناقدة بناءة للإدارة العامة.

ونحن نلتزم بحماية استقلال أجهزة الحكومة والنهوض بتطوير الحكومات المحلية والقيام بالمزيد من العمل لتحسين تنظيمها ومستوى أدائها المهني وفعاليتها.

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ أجريت أول انتخابات بلدية بشكل منفصل عن الانتخابات الوطنية العامة في نيكاراغوا. وتضمنت العملية مشاركة واسعة لمراقبين وبعثات مراقبة وطنية ودولية وكذلك مساعدة شخصيات بارزة على الساحة الدولية وممثلين لمنظمات مدنية وإقليمية، جنبا إلى جنب مع بعثات خاصة من بلدان صديقة.

وقد تمكن المراقبون الذين ذكرتهم من الاعتماد على التأييد الكامل للمجلس الانتخابي الأعلى، وهو الهيئة الوطنية الموكول إليها تنظيم وتوجيه العملية الانتخابية. وبالمثل، وفرت هذه الهيئة معلومات كاملة بشأن العملية نشرا واسعا للنتائج، سواء للمراقبين أو للصحافة الوطنية والدولية. وأعتقد أن هذا يبرهن على نيتنا في تعزيز العمليات الانتخابية الشفافة ورغبة الشعب النيكاراغوي في الإعراب عن إرادته عن طريق التصويت في انتخابات عامة وشاملة.

ونود أن نشكر المنظمة على المساعدة الإنمائية الرسمية التي أعطتها لنيكاراغوا وكل المساعدة التي قدمها المجتمع الدولي لنا في مواجهة الكوارث الطبيعية المدمرة التي أحاقت بنيكاراغوا في السنوات الأخيرة.

ورغم كل المصاعب التي نواجهها على الطريق نحو الديمقراطية، نعرف أننا لسنا وحدنا في معركتنا. فنحن نعتمد على الدعم والتفهم الدوليين لجهودنا لمواصلة بناء مجتمع ديمقراطي قوي وقادر على البقاء.

وأخيرا، نرحب بحماس بعقد المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ونشجع كل المشاركين على القيام بتبادل نشط للخبرات وللعمل معا نحو خلق عالم أكثر عدلا وأكثر ديمقراطية.

السيد أليمان (اكوادور) (تكلم بالأسبانية): يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره المركز والمفيد عن دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الوارد في الوثيقة A/55/489.

إن الديمقراطية مفهوم يتكون من حقائق ومُثل. ومن ثم فهي نظام يخضع لعملية مستمرة من البناء والتحسين. وعندما يحصل بلد على نظام ديمقراطي أو يستعيد الحصول عليه، يدرك على نحو أفضل كيف أن الديمقراطية توفر بيئة تعمل على ازدهار الحقوق والحريات الأساسية للبشر على أكمل وجه، لأن مشاركة الشعب ينبغي ألا تقتصر على المشاركة في عملية صنع القرار السياسي في الدولة فحسب، وإنما ينبغي أن تشمل أيضا التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان، عمليات مترابطة ويعزز كل منها الآخر. ومن ناحية أخرى، تتولد الديمقراطية من الإرادة الحرة لدى جميع الشعوب في تقرير نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الخاص بها. ولهذا ينص دستور اكوادور الحالي على أن الدولة تتحمل واجبا أساسيا عن ضمان النظام الديمقراطي والقضاء على الفقر والنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي واحترام حقوق الإنسان وكفالة الضمانات لاحترامها – وهي الحقوق التي لا ترد في الميثاق السياسي وحده، وإنما أيضا الحقوق التي ينص عليها في الإعلانات والمواثيق والعهود وسائر الصكوك الدولية السارية.

وتعتمد اكوادور، من خلال خططها وبرامجها الدورية، تدابير تكفل ممارسة هذه الحقوق ممارسة فعالة. وتعد خطة اكوادور الوطنية لحقوق الإنسان، التي اعتمدت بالمرسوم التنفيذي رقم ١٥٢٧ الصادر في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٨، أكثر البرامج شمولا وطموحا في هذا المجال. وقد وضعت خطة عمل عملية وأنشئت لجنة دائمة تتولى المتابعة والتطوير من أجل تنفيذ البرنامج.

ومنذ خروج بلدي في عام ١٩٧٩ من مرحلة الدكتاتورية العسكرية الطويلة المظلمة، التي خضعت فيها المؤسسات لمحن قاسية. ولكنها صمدت لجميع الصعوبات، توصلت اكوادور، من خلال تشريعاتها إلى سبل ووسائل مناسبة للحفاظ على بقاء الجمهورية وحكم القانون.

ولا يمكن أن تختزل الديمقراطية لتصبح مجرد الموافقة على إجراء انتخابات بين الحين والآخر. فالديمقراطية – الديمقراطية المقترنة بالعدل والحرية – ينبغي أن تضفي مغزى إيجابيا على الإجراءات التي تتخذها الدولة وتقدم أسبابا وجيهة تكفي لإقناع مواطنيها بأن يلتزموا بالدفاع عن الديمقراطية.

ولا يمكن للحكومات أن تقصر عن الوفاء بتطلعات شعوبها. ولكنها بحاجة أيضا إلى المساعدة الدولية والدعم من جانب المؤسسات المالية الدولية حتى تتمكن من تنظيم اقتصاداتها والاضطلاع ببرامجها الاجتماعية. وجميع الحكومات عليها دين عاجل لشعوبها واجب السداد. ولكنها في بعض الحالات تكون عاجزة عن تركيز جهودها على أداء ذلك الواجب لأن ما يزيد عن نصف ميزانيتها الوطنية يذهب إلى سداد الدين الخارجي وخدمة ذلك الدين.

وأي أمة تفتقر إلى الموارد التي تمكنها من تلبية احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية، التي تشهد ارتفاعا مستمرا في مستوى الأمية وانتشار المرض والتي تعاني أيضا

زيادة في معدل البطالة الجاري والفقر والتخلف، ستجد أن سلامها واستقرارها في الداخل معرضان للخطر. وحيث يوجد الفقر لا يمكن أن يوجد استقرار أو تنمية. ولا ينبغي للاستراتيجيين الجغرافيين أن يغفلوا عن هذه الحقيقة، فهم يتجاهلون عدم تلبية احتياجات البلدان الأصغر لمجرد أنها بلدان صغيرة وليس لها تأثير كبير على توازن القوى في العالم.

ومن حسن الحظ أن رؤساء دولنا وحكوماتنا يسلمون في الفقرة ٢ من إعلان الألفية

”بأنه تقع على عاتقنا، إلى جانب مسؤوليات كل منا تجاه مجتمعه، مسؤولية جماعية هي مسؤولية دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل على المستوى العالمي.“

وقد أدان البابا يوحنا بولص الثاني من جانبه هذا الاتجاه الذي يضر بالمجتمع المعاصر قائلا:

”اليوم نرى في أمريكا، كما نرى في كل مكان في العالم، نشوء نموذج لمجتمع يحكم فيه القوي ويُهمش الأضعف بل وقد يُلغى وجوده“.

وعلينا أن نعكس هذا الاتجاه المتسم بالأنانية ونستعيض عنه بمجتمع ديمقراطي وأخلاقي يقوم على التضامن بحيث يستطيع أن يلبي احتياجات الأغلبية العظمى ويكفل ممارسة الحقوق المدنية والسياسية علاوة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولهذا تعتقد حكومة اكوادور الحالية بأن النمو الاقتصادي المجرد لن يكون كافيا لضمان التنمية البشرية. بل على العكس، فإننا نرى أن السياسات التي تستهدف النمو الاقتصادي ينبغي أن ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسات ترمي إلى التنمية الاجتماعية. وبدون التنمية لن يكون هناك سلام. وحيث يسود الفقر والبؤس، فلن تكون هناك ديمقراطية حقيقية. وحيث يوجد القمع والكبت، فلن يكون هناك احترام لحقوق الإنسان. ولن يكون هناك نظام دولي عادل ومتوازن حتى تحصل جميع شعوب العالم على مزايا العولمة.

ويأمل بلدي أن يبزغ النظام الديمقراطي معززا من خلال المؤتمر المقبل الذي سيعقد في بنن والذي نقدم له دعمنا وتعاوننا.

السيد عوني (مالي) (تكلم بالفرنسية): تعلق مالي أهمية خاصة على الموضوع قيد النظر. ولهذا أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن امتنان وفدي للأمين العام على نوعية تقريره الوارد في الوثيقة A/55/489. ويوفر التقرير نظرة شاملة للأنشطة والأفكار التي صيغت في إطار منظومة الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع. ويشعر وفدي بالامتنان الشديد أيضا لوفد رومانيا الذي قدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/L.32، المعنون ”دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة“.

وقد أصبحت الديمقراطية اليوم أكثر أشكال الحكم انتشارا في العالم. وقد أسهمت موجة نشر الديمقراطية التي تجتاح العالم منذ عقد من الزمان – وهي العملية التي ما زالت قائمة حتى الآن – كما تتجلى في عقد مؤتمرات دولية منتظمة عن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، إسهاما ضخما في نجاح النظم الديمقراطية. وتتيح الآثار الإيجابية الواضحة للتجربة الديمقراطية المفيدة للجميع التزود بأفضل الوسائل لمواجهة عالم اليوم والتحديات التي ينطوي عليها القرن الحادي والعشرون.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى كلمات الرئيس كوناري، الذي قال في مؤتمر وارسو،

”إن تنمية الديمقراطية هي الأساس لعالم يسود فيه السلام، عالم يقوم على التضامن والعدالة

الاجتماعية. والديمقراطية وحدها هي التي تمكِّن كل واحد منا من تحمل عبء وجودنا الإنساني، ولكن التشرف به أيضا، في خدمة بني الإنسان.‘‘

والديمقراطية أيضا لا تنفصم عن التنمية. وفي الحقيقة، تظل الديمقراطية هشة إذا لم تحقق الحد الأدنى من الرفاهية لسكاننا. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم إسهامه للحد من التفاوت الاجتماعي حتى لا تصبح الديمقراطية مجرد واجهة عرض انتخابية.

وقد ظل بلدي، مالي، منذ سنة ١٩٩٢، مشغولا بتجربة ديمقراطية أصيلة وظل يحاول أن يغرس في نفوس جميع قطاعات السكان ثقافة للديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي مجال الحكم الرشيد، اضطلعت حكومة مالي ببرنامج كبير لمكافحة الفساد والتسيب المالي. وبغية ضمان مشاركة كل مواطن في إدارة الشؤون العامة، اضطلعت الحكومة بعملية لتطبيق اللامركزية في السلطة تجاه الهيئات المحلية، من خلال إنشاء ٧٠١ بلدية. وأجري هذا الإصلاح في سنة ١٩٩٩ بانتخاب سياسيين على المستوى المحلي يخضعون للمساءلة مباشرة أمام من انتخبوهم.

وعلى الصعيد الدولي، شاركت حكومة مالي في عدة مبادرات في مجال تعزيز وتوطيد الديمقراطية. وفي هذا الصدد، إن مالي، بوصفها البلد المبادر بالدعوة إلى عقد المؤتمر المعنون "نحو مجتمع من الديمقراطيات"، الذي عقد في وارسو في حزيران/يونيه الماضي، ترحب بالإعلان الذي اعتمد هناك، والذي يوصي بتعزيز التعاون بين الدول الديمقراطية حتى يتسنى لها أن تتشاطر أفضل ممارساتها، وأن تحمي نفسها من التهديدات التي تواجه العمليات الديمقراطية، وأن تعمل نحو ظهور محفل شراكة لتقديم المساعدة للديمقراطيات الجديدة. ويحدونا الأمل في أن يعزز ميلاد مجتمع الديمقراطيات في وارسو ازدهار المبادئ الديمقراطية في جميع أرجاء العالم.

وترحب مالي أيضا باعتماد اللجنة الثالثة، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، مشروع القرار المتعلق بتعزيز وتوطيد الديمقراطية. ويشدد مشروع القرار على العلاقة الوثيقة القائمة بين حقوق الإنسان والديمقراطية، ويؤكد من جديد المسؤولية الكاملة للدول عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان وضم جهودها لتوطيد الديمقراطية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعلاوة على ذلك، يشدد المشروع على أنه بينما توجد نقاط مشتركة بين الديمقراطيات، فإنه لا يوجد نموذج ديمقراطي عالمي واحد.

وعلى نفس المنوال، عُقدت ندوة دولية، في باماكو، بمالي، في الفترة من ١-٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بشأن موضوع ممارسات الديمقراطية، والحقوق والحريات في البلدان الناطقة بالفرنسية. وفي نهاية الندوة، اعتمد إعلان باماكو، الذي يهدف إلى أن يكون بمثابة مجموعة من المعايير ومرشد عملي لاحترام الديمقراطية في البلدان الناطقة بالفرنسية.

ويعتبر إعلان باماكو أن الفرنكوفونية والديمقراطية مرتبطتان ارتباطا لا ينفصم، وينص على تطبيق جزاءات في حالات تعطيل الديمقراطية أو الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وتتألف تلك الجزاءات من التعليق التلقائي لعضوية البلد في المنظمة الدولية للفرنكوفونية عندما يطاح بحكومته المنتخبة ديمقراطيا، وكذلك فرض قيود على منح تأشيرات الدخول لسلطات الأمر الواقع في البلدان المعنية. ومالي تدين جميع الانقلابات لأنه لا يوجد ما يسمى بانقلاب جيد.

وبالنسبة لوفدي، فإن عقد المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في الفترة من ٤-٦ كانون الأول/ديسمبر المقبل، في كوتونو - وهو أول مؤتمر من هذا

القبيل يعقد في أفريقيا – مصدر للفخر عن حق بالنظر إلى الدور الرائد الذي اضطلعت به بنن في ميلاد الديمقراطية من جديد في أفريقيا. وأود أن أكرر دعم حكومتي لوفد بنن في جعل ذلك المؤتمر ينجح نجاحا مدويا.

وأخيرا، شارك وفدي في تقديم مشروع القرار A/55/L.32 لأننا نشارك في الرسالة السياسية التي يتضمنها، ونأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء.

السيد رودريغيز باريلا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): إننا نعرب عن شكرنا للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/55/489. وقد حللناه بعناية ونعتقد أنه يوفر إطارا لمناقشة جوهرية بشأن الموضوع.

ونرى أن الديمقراطية تعني المشاركة الحقيقية اليومية في ممارسة السلطة وفي عملية صنع القرار على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والديمقراطية هي سلطة الشعب. وهي حكم الشعب، ويقوم بها الشعب ولمصلحة الشعب وهي الديمقراطية التي حلم بها لنكولن.

والديمقراطية، كما أقر ذلك المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣، تقوم على إرادة الشعب المعبر عنها بحرية لتحديد نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشاركته الكاملة في جميع مناكب الحياة.

ولن تكون هناك ديمقراطية بدون حرية، وبدون مشاركة شعبية، وبدون عدالة اجتماعية، وبدون رفاهة فردية وجماعية، وبدون تضامن إنساني. وإن السيادة مصدرها الشعب، وبدون الاستقلال الوطني لا تكون هناك سيادة؛ ولا تكون هناك ديمقراطية إذا لم توجد تنمية. والديمقراطية لا يمكن أن تكون مقصورة على الحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

والنهج الدقيق تجاه المسألة يجب أن يقر بأن القيود والمشاكل والتحديات التي تواجهها الديمقراطية موجودة، بشكل أو بآخر، في كل مكان، وفي جميع المناطق في نصفي الكرة الأرضية. وينبغي ألا يعامل الجنوب بنفس الأسلوب الذي ساد أثناء استعماره.

ويعني هذا النهج أيضا الإقرار الصريح بأنه لم يكن هناك على الإطلاق نموذج واحد للديمقراطية، أو لا يمكن أن يوجد أبدا. والتحليل الجدي يجب أن يقبل المقدمة المنطقية المتمثلة في تنوع الأشكال والنماذج القائمة على أساس الخصائص التاريخية والاقتصادية والثقافية والدينية.

ويجب ألا يحدث خلط بين وجود مفاهيم مشتركة في تنوع الأشكال الديمقراطية وبين محاولة فرض الديمقراطية النيابية كنموذج إجباري للبلدان النامية.

فلنتكلم بصورة مباشرة وواضحة: إن وجود نظام متعدد الأحزاب لا يعني الديمقراطية؛ ولا تتطلب الديمقراطية وجود نظام متعدد الأحزاب. وهناك أمثلة عديدة لبلدان ذات أحزاب كثيرة ولا توجد فيها ديمقراطية ولا مشاركة. وإني فخور بأن أقول إن كوبا لديها ديمقراطية شعبية عميقة تقوم على المشاركة، بدون أحزاب سياسية كوسطاء، حيث يمارس الشعب السلطة. وإننا نطالب بتفهم واحترام تجربتنا، الناتجة عن تاريخنا، ولكننا لا نقدم تلك التجربة نموذجا لجميع الآخرين.

وينبغي عدم الخلط بين السعي إلى تحقيق الديمقراطية وتحسينها، وتصدير الوصفات التي تخدم شهوات السيطرة لدى حفنة من البلدان القوية والغنية. وينبغي ألا يستغل التعاون الدولي من أجل تعزيز وتوطيد الديمقراطية للأغراض السياسية.

ونحن مرتاحون لتسليم الأمين العام بفشل استيراد الإجراءات والنظم المعمول بها في بلدان أخرى وكذلك

الدساتير التي تستخدم في صياغتها نماذج أجنبية، فضلا عن اعترافه بوجود التصور العام الخاطئ والمؤسف القائل بأن الديمقراطية مفهوم غربي. والأمر المدهش أيضا هو أن ما خلص إليه التقرير بأن تنفيذ توصياته ”تحتاج إلى موارد، سواء عادية أو خارجة عن الميزانية، تفوق ما هو متوفر حاليا لدى الأمم المتحدة“. (A/55/489، فقرة ٣٥).

ولا يتطرق تقرير الأمين العام ولو مرة واحدة لميثاق الأمم المتحدة أو مقاصده أو مبادئه. وكذلك لا ينطوي لسيادة الدول أو المساواة في السيادة. ولا يتضمن إشارة إلى حق الشعوب في تقرير المصير، كما لا يحظر التدخل الأجنبي. ويرسي هذا التقرير علاقة مشتركة جديدة بين عملية إرساء الديمقراطية، والحكم السليم، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والسلم والأمن – وهي مفاهيم ليست مشروحة بوضوح. وتبدو العلاقة المشتركة هذه وكأن الهدف منها ان تحل محل العلاقة المتبادلة والتي اعترفت بها الدول الأعضاء في توافق الآراء في فيينا بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان.

وتنحصر العلاقة بين الديمقراطية والتنمية على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والموارد التي تخصصها هذه المؤسسة اليوم للبرامج الرامية إلى تعزيز وتوطيد الديمقراطية. ويبدو لنا أن تخصيص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥٠ في المائة من موارده لبرامج تهدف إلى تشجيع الحكم السياسي، ودعم إصلاح القطاع العام، وتعزيز مؤسسات الحكم، وتوطيد الديمقراطية، وزيادة المشاركة السياسية هو أمر نرتاب في صلاحيته. وفي الحقيقة، يبدو واضحا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوجه اهتمامه على نحو متزايد بعيدا عن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكي يركز على مهام أخرى – وهو شيء يمثل خرقا لولايته. ومن المؤسف أنه تم تشويه الدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الرغم من كل ما يزال يتعين القيام به وكل الموارد اللازمة لضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي لبلدان الجنوب.

إن زيادة فرض البلدان المانحة للشروط على المساعدات الإنمائية لبلدان الجنوب هو أمر غير مقبول. وتضر هذه الشروط بقدرة الشعوب على تحديد احتياجاتها وأولوياتها. ويقتضي دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمنا في عملية إرساء الديمقراطية هذه أن بلدان الجنوب وحدها هي التي تحتاج المساعدة في هذا المجال وأنها هي وحدها القادرة على إحراز تقدم نحو الديمقراطية الحقيقية. ونحن لا نعلم ما هي المبادئ والقيم التي يمكن اتخاذها كأساس لمثل هذا الافتراض الضمني. وتدرك كوبا الدور الهام الذي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تلعبه لدعم الجهود التي بذلتها جميع البلدان لتعزيز وتوطيد الديمقراطية. ومع ذلك، تؤكد كوبا على أنه لا يمكن فعل هذا إلا على أساس الاحترام غير المشروط لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ونجد أن ما يثير القلق الشديد هو الرأي الذي عبَّر عنه تقرير الأمين العام ومفاده أن المساعدة الانتخابية ينبغي ألا تنتهي بالانتخابات وأن هذه المساعدة ينبغي أن تقدم لتسهيل إنشاء نظام البلد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتعتقد كوبا أنه لا المنظمة ولا أي من هيئاتها تملك حق الحكم على العمليات الانتخابية أو الأنظمة السياسية في دولها الأعضاء، حيث أن الدول ذاتها هي وحدها القادرة على اتخاذ القرارات حول تلك العمليات وتحديد ما هية المساعدة التي تحتاجها. وينبغي أن تحصر الأمم المتحدة نفسها بشكل صارم على تقديم المساعدة التي تطلبها الدولة. وليس من المناسب على الإطلاق للأمانة العامة أو أية منظمة أو مؤسسة خاصة تتعامل مع هذه القضايا خارج الأمم المتحدة أن تقوم بمهام هي بطبيعة الحال جزء من سيادة الدول الأعضاء. إننا نعارض محاولة بعض القوى التلاعب بمؤسسات الأمم

المتحدة بطريقة تدخلية، في الوقت الذي تسعى فيه إلى الحفاظ على حضانتها من النقاش المشروع للمشاكل الخاصة بها.

والعنصر الآخر في التقرير الذي نعتقد أنه يمكن أيضا إثارة الشكوك حوله هو العلاقة بين الديمقراطية، والسلم والأمن، بما في ذلك عمليات حفظ السلام أو عمليات السلام، كما صاروا يسمونها مؤخرا. والتأكيد بأن انعدام الديمقراطية هو أحد الأسباب الرئيسية لصراعات اليوم، ومن ثم تصبح مشاركة الأمم المتحدة في شكل ما يسمى بعمليات السلام ضرورية ينبغي له على أضعف الإيمان أن يحمل الدول الأعضاء على إعطاء هذا الأمر بعض التفكير العميق. ونحن نكرر معارضتنا لأي نوع من التدخل في البلدان النامية تحت ذريعة ما يسمى بالحق في الديمقراطية أو تحت أية ذريعة أخرى تستهدف إضفاء الصفة القانونية ''للتدخل الإنساني''.

ونعتقد أنه يجب النظر في التقرير على نطاق واسع في إطار الجمعية العامة، بدلا من تحويله إلى محافل أخرى ليست لديها الوقت الكافي لدراسته بعناية أو لا تحضرها جميع الدول، فهي ليست الأماكن الملائمة لمناقشة تقرير من الجمعية العامة.

إننا نتفق مع تأكيد الأمين العام على أن:

''إرساء الديمقراطية يجعل للناس نصيبا في المجتمع ... إذ يستحيل تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة ما لم يشعر الناس أن لهم نصيبا حقيقيا في المجتمع''. (A/55/489، الفقرة ١٩).

ونتفق أيضا مع المحاجة بأن:

''تشكل الانتخابات الديمقراطية عنصرا هاما من عناصر الديمقراطية، بيد أنها لا توجدها''. (المرجع نفسه، الفقرة ٢١)

وعلى نحو مماثل، نحن نؤيد الرأي الذي عبر عنه التقرير بقوله:

''وتوفر هذه الصلة بين الناخب والمنتخب وخضوع المنتخبين للمساءلة ... ميدانا هاما للتدريب على تعزيز الديمقراطية على الصعيد الدولي''. (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣)

وبذلك يكون الأمين العام قد بدأ نقاشا حول أفكار وخواص الديمقراطية الأساسية. وليس تصدير النموذج الغربي أو التمثيلي للديمقراطية إلى البلدان النامية غير ممكن فحسب، بل أن مواطني البلدان الصناعية ذاتها يثيرون الشكوك الجادة في ذلك النموذج. ويعتقد أكثر من نصف هؤلاء المواطنين أنه ليس لديهم هم أنفسهم في الحقيقة دورا في عمليات صنع القرار، وأنهم يخضعون للتلاعب في الحملات الانتخابية ووسائط الإعلام، وأن نموذجهم السياسي نخبوي وحصري، وأن الساسة يفتقرون إلى الهيبة ولا يفون بوعودهم الانتخابية.

ومن المستغرب أن النموذج الديمقراطي الذي يستخدمه المصدر الرئيسي للديمقراطية وقاضي الديمقراطية العالمية الأكثر تعنتا يجتاز أزمة خاصة في الأيام الأخيرة. وهذا أيضا دليل هائل على حقيقة أن هذا النموذج بات مشوها منذ فترة طويلة وأنه لم يعد مجديا. ومن الواضح أن ذلك النموذج لا يضم الصفات التي ترد في تقرير الأمين العام. ولا ينبغي أبدا أن ينسخ الجنوب نظاما يكون فيه الساسة فاسدين قانونا وتسمى فيه الرشوة ''المال الناعم'' أو ''تبرعات من جماعات المصالح''.

ولا يمكن للديمقراطية أن تقوم في مجتمع لا يسجل فيه نصف المواطنين أنفسهم للتصويت، أو مجتمع لا يدلي فيه ثلثي المسجلين بأصواتهم. لا يمكن للديمقراطية أن تقوم في مجتمع يمكن فيه انتخاب الرئيس بنسبة ٢٦ في المائة من

الناخبين، أو حتى الذي يستطيع فيه المرشح الحاصل على أصوات أقل من الناخبين أن يفوز. ولا يمكن لنموذج تتجاوز فيؤه تكلفة الحملة الانتخابية ثلاثة بلايين دولار أن يكون مستداما أو منطقيا. والانتخابات التي نجد فيها ٩٥ في المائة من الساسة المنتخبين هم من شاغلي المناصب ذاتها، وليس فيها للناس رقابة عليها، ولا يخضع فيها المنتخبون للمساءلة من الناخبين ولا يمكن إقالتهم، هي انتخابات لا تمثل نظاما ديمقراطيا. ولا يمكن لنظام من حزبين أن يكون ديمقراطيا عندما يكون مؤلفا من حزبين متطابقين تقريبا؛ ويكون فيه حزب من لا يصوتون هو دائما حزب الأغلبية.

فليحققوا في التجاوزات واتهامات الغش والتعديات الأخرى ضد المواطنين الأمريكيين الأفارقة والأمريكيين الهايتيين. فليتعلموا التواضع ويكفوا عن توصيتنا، وبلدان الجنوب، بالمراقبة الدولية لانتخاباتنا أو إصدار المزيد من شهادات اعتماد شرعية الانتخابات. دعهم يتوقفون عن مطالبتنا بإثبات تأييد الأغلبية لمن ننتخبهم، وأن يرتبوا بدلا من ذلك أوضاع بلادهم.

نحن لا نصدق الغوغائية التي تعبر عنها البلدان الصناعية فيما يتعلق بالحريات والحقوق السياسية في الوقت الذي لا تفعل فيه شيئا للقضاء على الفقر وضمان التنمية في الجنوب، أو منع موت ملايين البشر من الجوع والأمراض الممكن علاجها، أو تعليم مواطنينا الأميين، أو إيواء الضعفاء، أو تأمين حياة كريمة للمسنين من مواطنينا، أو ضمان تقدم النساء في الجنوب أو توفير مستقبل لأطفالنا يعيشون من أجله.

وإذا سلمت حركة ما تسمى بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة من التشويه فمن الممكن أن تصبح فرصة لدعم ومشاركة العديد من الشعوب في جهودها لتوطيد أنظمتها الديمقراطية، بشرط المحافظة على الاحترام المطلق للمبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، فهذه عملية لا تخلو من المخاطر. ويكمن التحدي في تخصيص موارد الأمم المتحدة وأعمالها للمصالح المشروعة للغالبية العظمى من الدول الأعضاء، وفي وضع هذه الموارد والأعمال تحت تصرف الشعوب التي تطالب الأمم المتحدة بالعمل الحقيقي والفعال لتحقيق السلام والتنمية بحيث تستطيع الاستفادة من الأنظمة الديمقراطية المتعددة في المجتمع الدولي.

وهذا يمكن أن يساعد في جعل العلاقات الدولية تقوم على أساس ديمقراطي، وتغيير من النظام الدولي الاصطفائي الجائر الذي لا يمكن تحمله. فتلك هي العقبة الرئيسية التي تعترض ممارسة الديمقراطية الحقة في البلدان النامية.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى حكومة بنن على عملها من أجل تنظيم وتحضير المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المزمع عقده في كوتونو في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ونؤكد للجمعية العامة مساهمة بلدي المتواضعة في ذلك الحدث الذي سنكون ممثلين فيه بالتأكيد.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن امتنان وفد بلدي للأمين العام على تقريره الشامل والواضح عن دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الجمهوريات الجديدة أو المستعادة (A/55/489)، وعلى تقريره اللاحق (A/55/520) الذي يتضمن تعليقات وملاحظات عدة بلدان عن الدروس المستفادة من تجارب كل منها في ممارسة مُثُل الديمقراطية والسعي إلى تحقيقها.

ومن دواعي ارتياح وفد الفلبين أن قوة الدفع نحو مزيد من الديمقراطية، والتي تولدت في المؤتمر الأول الذي عقد في مانيلا عام ١٩٨٨ عن هذا الموضوع، ما زالت تولد تداؤبا عالميا من أجل مبادرات تدعم عملية إحلال

الديمقراطية في كل مكان في العالم. وقد زاد عدد حضور المؤتمر من ١٣ بلدان شاركت في مؤتمر مانيلا، إلى ٨٠ بلدا شاركت في اجتماعنا الثالث والأخير الذي عقد في بوخارست عام ١٩٩٧. وبالإضافة إلى ذلك، استضافت حكومة بولندا، في وارسو، في حزيران/يونيه من هذا العام، مؤتمرا موضوعه ''نحو مجتمع من الديمقراطيات''، بحضور ١٠٦ بلدان وبمشاركة حوالي ٧٠ وزيرا للخارجية. ونتطلع إلى المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي سيعقد في كوتونو الشهر المقبل، والذي دُعي جميع أعضاء الأمم المتحدة للمشاركة فيه، والذي سيركز على تعزيز الديمقراطية وتوطيدها في القارة الأفريقية.

ونرحب بحقيقة أن أهمية تشجيع وتعزيز الديمقراطية أصبحت معترفا بها بشكل متزايد في الأمم المتحدة. ونشيد باللجنة الثالثة على مشروع القرار الذي اعتمدته قبل بضعة أسابيع بشأن تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، والذي حظي بتأييد ١٤٥ وفدا. ومن الواضح أن الديمقراطية وسيادة القانون أصبحا الآن الهدف المعياري للمجتمع الدولي.

وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل جهودها في سبيل توطيد الديمقراطية النيابية وسيادة القانون، باعتبارهما نظاما للحكم يصلح للجميع. إن الحكم الديمقراطي يعزز التعددية السياسية ومشاركة المواطنين الفعالة في عملية بناء الدولة. والديمقراطية أيضا تنهض بالحكم الرشيد وتصريف الواجبات العامة بأسلوب أخلاقي من قبل من يملون زمام السلطة. كما نشارك في الرأي القائل إن الديمقراطية تعد بمثابة القوة الحفازة للتنمية المستدامة، لأنها تحرر طاقات الشعوب ومواهبها. والديمقراطية لا تعزز التمكين في المجال السياسي فحسب، بل إنها أيضا تسهل التنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم من تباين التعبير عن مفهوم الديمقراطية وممارستها على أساس التجارب التاريخية التي يتميز بها كل شعب من الشعوب، فثمة خيط واحد يربط بينهما ألا وهو اشتراك المواطنين في عملية الحكم. وحكومة الفلبين، بوصفها حكومة تستمد شرعيتها من إرادة شعبها، تؤكد أن مواطنيها يشاركون في الحياة السياسية للأمة. وتلك السياسة تنبثق من الإيمان بأن الشعب ينبغي أن يصبح صاحب المصلحة في الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحكومات، لبلوغ السلام الدائم والتنمية المستدامة.

ولا يمكن لأي بلد أو مجموعة من البلدان أن تدعي أنها أتقنت ممارسة الديمقراطية. فحتى الديمقراطيات الراسخة لها نقاط ضعفها. ولكن ذلك لا ينبغي أن يرد عنها عن تصميمنا على تعزيز الديمقراطية وتوطيدها في العالم. ونحن نحث الأمم المتحدة على أن تجعل ذلك إحدى أولوياتها العليا في الألفية الجديدة.

عندما عقد زعماؤنا مؤتمر قمة الألفية قبل بضعة أشهر، كلفونا بولاية واضحة لا لبس فيها، وهي السعي إلى تحقيق الديمقراطية وسيادة القانون، باعتبار ذلك أحد الأهداف الهامة التي تتوخاها الأمم المتحدة. كما كرروا التأكيد على أن التحرر من الخوف والعوز ما زال يمثل أحد القيم الجوهرية لهذه المنظمة. وأكدوا على أن الحكم الديمقراطي القائم على المشاركة والمستند إلى إرادة الشعب، هو أفضل ما يضمن المحافظة على هذا التحرر. والحكمة الجماعية لزعمائنا ينبغي أن ترشدنا في جهودنا من أجل تعزيز وتوطيد الديمقراطية في العالم اليوم.

إننا نحث جميع أعضاء الأمم المتحدة على دعم مؤتمر بنن. وجدول الأعمال ذو النقاط الأربع الذي حدده وزير خارجية جمهورية بنن في ١٥ أيلول/سبتمبر، من شأنه أن يساعد في التصدي لتحديات العمل في سبيل الديمقراطية، وبالذات في القارة الأفريقية. ونثني على حكومة بنن لأنها أخذت على عاتقها تحدي قيادة هذه المبادرة في

أفريقيا. لقد برهنت بنن على أنها نصير قوي للمُثل الديمقراطية. ونتمنى لحكومة بنن وشعبها النجاح في هذا المسعى.

السيد بريواري (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام على تقريره عن دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (A/55/489).

لقد أحاط الوفد النيجيري علما مع الارتياح بالقرار ٣١/٥٣ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، والذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، والذي يشجع الدول الأعضاء على النهوض بالتحول الديمقراطي وبذل جهود إضافية لتعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وفي هذا السياق، تؤيد نيجيريا تمام التأييد المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المقرر عقده في كوتونو، بنن، في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وهو توقيت له مغزاه ليس فقط للأهمية التي نعلقها على عملية إحلال الديمقراطية في أفريقيا، بل أيضا لأنها المرة الأولى التي يعقد فيها هذا المؤتمر الدولي في أفريقيا. فذلك المؤتمر التاريخي لن يوفر فحسب برنامجا عالميا لتعزيز عملية التحول الديمقراطي، بل سيوفر أيضا فرصة لتوجيه الانتباه نحو الديمقراطيات والآفاق والتحديات البازغة في أفريقيا.

ووفد بلدي على اقتناع بأن نجاح المؤتمر سيكون مكفولا بالتحضيرات الفعالة التي بدأت بالفعل على مختلف المستويات. ونرحب بالاجتماعات التي عقدت في إطار العملية التحضيرية، بما فيها تلك التي عقدت في كوتونو وهلسنكي ووارسو في الفترة بين شباط/فبراير وحزيران/يونيه من هذا العام. ونود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها حكومة بنن بوصفها مركز التنسيق في العملية التحضيرية. أما موضوع اجتماع بنن ''الديمقراطية والسلام والأمن والتنمية''، فهو وثيق الصلة على وجه الخصوص بإرساء الحكم الديمقراطي الرشيد والتقدم والاستقرار والأمن في قارة ابتليت لزمن طويل بمشاكل الحكم والأمن.

وبالنسبة لنا في نيجيريا، تبين تجربة الماضي القريب وحقائق اليوم بوضوح تام أنه لا بديل عن الديمقراطية إذا ما أريد احترام حكم القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. والوفد النيجيري يتشاطر وجهات النظر التي أعرب عنها الأمين العام بشأن الروابط بين إرساء الديمقراطية، والحقوق السياسية، والحريات الاقتصادية والتنمية في تقريره بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. ونحن نوافق تماما على الفكرة المطروحة في إعلان فيينا، والقائلة بأن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان بأنها مسائل مترابطة ويعزز كل منها الآخر؛ وتعزيزها واستدامتها تترجمان إلى استراتيجية فعالة لمنع الصراعات.

وإعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر قمتهم الأخير هنا في نيويورك لا يزال منار أمل للعالم كله، وعلى وجه الخصوص الالتزام العالمي بتنفيذ مبادئ وممارسات الديمقراطية بطريقة شاملة جامعة تمكن جميع المواطنين من المشاركة الكاملة.

لقد أنشئت حكومة ديمقراطية جديدة في نيجيريا في أيار/مايو ١٩٩٩. ويسرني أن أبلغ بوقوع تغيير جذري في البيئة الاجتماعية – السياسية للبلاد: القضاء على الاحتجازات السياسية، وحرية التعبير، وتكوين الاتحادات العمالية النشطة، واستقلال الجهاز القضائي وعملية القانون تميز الساحة الوطنية الجديدة. وحيثما كانت انتهاكات في الماضي، لم تتوان الحكومة عن كشف تلك الانتهاكات سعيا

منها إلى تحقيق المصالحة بين المواطنين وبين إدارات الحكومة. والآن، حتى وأنا أتكلم الآن، تعقد لجنة خاصة، تسمى لجنة أوبوتاب للعدالة، جلسات استماع علنية بشأن حقوق الإنسان والانتهاكات المتعلقة بها في الماضي. وكل ما كشف عنه بالفعل في هذه الجلسات يبين نطاق الانتهاكات في الماضي وضرورة ضمان ألا يسمح بتكرارها في البيئة الديمقراطية الجديدة، على حد سواء. ومن المأمول فيه، أن تعزز الممارسة الجارية روح المصالحة. إن الشعب الذي تتحقق المصالحة بين أفراده وفئاته يكون في وضع أفضل لمكافحة مشاكل الفقر وانعدام الأمن والتخلف الاقتصادي بشكل جماعي.

إن الفقر يولد الإحباط والمشاكل الاجتماعية المتعددة الأبعاد. والديمقراطية يجب أن تسعى إلى توفير بيئة، لا يكون الشعب فيها قادرا على أن يطعم ويكسو نفسه فحسب وإنما أن يكون قادرا أيضا على أن يخطط للتنمية. والديمقراطية يجب أن تكون قادرة على توفير ذلك العائد من الشراكة الجامعة، وتخفيف الفقر، والأمن وتحسين مستوى معيشة الشعب. وحتى تدوم الديمقراطية، يجب أن تؤدي إلى تحسين واضح في نوعية حياة الشعب. وفي هذا السياق وضعت حكومة نيجيريا مختلف التدابير التي من شأنها أن تخفف تدريجيا من الفقر وتقضي عليه في نهاية الأمر.

في الختام، يعترف وفد بلدي بالتحديات العديدة التي تواجه تعزيز الديمقراطية، والأكثر أهمية توطيدها. إن الدين الكبير المعلق يشكل قيودا خطيرة على تخفيف الفقر والتنمية. واستمرار الفقر وعدم توفر التنمية يقوضان نمو الديمقراطية نفسه. ولذلك هناك حاجة ملحة إلى الجهود الدولية لمساعدة البلدان النامية على تخليص أنفسها من أعباء مديونياتها والإعداد لتوطيد ديمقراطياتها الشابة.

ونيجيريا تعترف بالعائدات الكبيرة التي تعد بها الديمقراطية والأمن الثابتان، ونيجيريا تسعى إلى تحقيق ذلك الوعد. ونحن نؤكد مجددا التزامنا بقضية الديمقراطية، والشفافية والمساءلة في الحكم. والمؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة محفل نرحب بانعقاده ويجب أن يترجم حسن النية والالتزام الدوليين إلى توطيد فعال للديمقراطية، والسلام، والأمن والتنمية.

السيد ريجمي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أشرككم في وجهات نظر وفد بلدي بشأن هذا البند من جدول الأعمال ذي الأهمية البالغة في المجتمع المعاصر. ونيبال باعتبارها ديمقراطية مستعادة حديثا، تولي أهمية كبرى لهذا الموضوع.

ليس هناك شك في أن الديمقراطية أثبتت نفسها باعتبارها أفضل نظام بين كل أشكال الحكم. وإرساء الديمقراطية المتزايد في البلدان حول العالم يدل على قوة وشعبية نظام الحكم التعددي. والديمقراطية تعني حكم الشعب وحكم القانون. وفي أي مجتمع ديمقراطي، يفترض أن تكون للمواطنين حقوق وفرص وأصوات متساوية في حكم القطاع العام. وبسبب هذه السمات، زاد إيمان الشعوب بالديمقراطية وتعمق.

ومع ذلك، مما يدعو للأسى أن نذكر أنه بالرغم من إيمان الشعب العميق بالديمقراطية، فشلت نسبة كبيرة من الديمقراطيات الحديثة في إحراز أي تقدم هام في مجال التنمية الاجتماعية – الاقتصادية بسبب الفقر، والأمية ولأسباب عديدة أخرى. وحتى في تلك البلدان التي أجريت فيها انتخابات حرة منصفة، فإن إرساء الديمقراطية مسألة انتخابية فقط. والديمقراطية الانتخابية لا تزال بحاجة إلى أن تحوّل إلى فرص تتاح للشعب للتمتع بحقوق مدنية ثابتة، وإلى تمكين الشعب وإلى تحسين مستويات معيشته. وبعبارة أخرى، في

أجزاء كثيرة من العالم الديمقراطي، لا تزال الديمقراطية بحاجة إلى توطيد، ولا تزال بحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي عليها ولا تزال بحاجة إلى تدعيم. والديمقراطيات الجديدة أو المستعادة لا تزال تواجه تهديدات من اليمين المتطرف واليسار المتطرف.

ووفد بلدي يقدر تقديرا كبيرا دعم الأمم المتحدة، عن طريق مختلف وكالاتها، لتعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ونحن واثقون بأن جهود الأمم المتحدة في هذه المجالات، جنبا لجنب مع تعزيز الحكم السليم واحترام حقوق الإنسان، ستؤتي أكُلها. ونثني أيضا على سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تخصيص حوالي نصف موارده لدعم إصلاحات القطاع العام؛ وتحقيق اللامركزية في الحكم المحلي؛ وتعزيز مؤسسات الحكم؛ وتطوير القيادة؛ والنهوض بإرساء الديمقراطية وتمكين للفقراء سياسيا. ومساعدة الأمم المتحدة في العملية الانتخابية للبلدان النامية مشجعة للغاية أيضا.

وبلدي يدرك إدراكا تاما أن إرادة الشعب المعبر عنها بحرية، ودور القانون واحترام حقوق الإنسان بحسن نية هي أسس للديمقراطية. ونعتبر أن حقوق الإنسان، والديمقراطية والتنمية ينبغي أن تسير جنبا إلى جنب. ولذلك، يؤيد بلدي تأييدا تاما القرار المعنون ”تعزيز وتوطيد الديمقراطية“، الذي اتخذته مؤخرا لجنة حقوق الإنسان، والذي يبرز الرابطة الهامة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتشعر نيبال بالتشجيع إلى حد كبير حيال عقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي سيعقد في بنن الشهر المقبل. ونعرب عن تقديرنا العميق لحكومة بنن على استضافتها للمؤتمر. كما نشيد بالبلدان المانحة وبوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية على اشتراكها في العملية التحضيرية وفي تنظيم المؤتمر. وفي اعتقادنا أن المؤتمر سيتيح الفرصة لتشارك الخبرات، والاستفادة من أفضل الممارسات وتعزيز التضامن بين الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة سعيا لتحقيق أهدافها المشتركة.

وعند هذا المنعطف، أود أن أتناول بإسهاب تجربة نيبال مع الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. نيبال دولة ديمقراطية متعددة الأعراق، ومتعددة اللغات. ويشكل النظام الديمقراطي المتعدد الأحزاب وكفالة حقوق الإنسان الأساسية لكل مواطن جوانب ثابتة في دستورنا. لذلك أولت نيبال اهتماما شديدا لحرمة حقوق الإنسان. وقد اعتمدنا سياسة للتخفيف من عبء الفقر بغية توفير الكرامة للإنسانية، انطلاقا من اعتقادنا الراسخ بأن تخفيف عبء الفقر سيمكن الشعب وينهض بحقوق الإنسان والديمقراطية.

ولضمان مشاركة الشعب الفعالة في مهمتنا الرامية إلى بناء الدولة من خلال تعزيز حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، فقد أصدرنا مؤخرا مرسوم الحكم الذاتي.

ولذلك أود أن أحث جميع البلدان المتقدمة النمو على اتخاذ تدابير لزيادة تدفق الموارد إلى الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، ولا سيما في أقل البلدان نموا، من خلال تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، حتى يمكن تعزيز الديمقراطية وتوطيدها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقاريره الشاملة بشأن هذا البلد من جدول الأعمال.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري حقا أن أخاطب الجمعية العامة بشأن البند المعنون ”دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها

الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة''.

إن إندونيسيا، منذ استقلالها، تسهم على الدوام في إنشاء علاقات أكثر ديمقراطية بين الدول. وقد عملنا في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المحافل لإقامة نظام دولي أكثر إنصافا، يكون فيه للدول الغنية والفقيرة معا رأي في إدارة شؤون العالم، وقد سعينا لإزالة العقبات – خاصة عقبة الفقر – التي تعترض سبيل حرية التعبير عن الإرادة.

ويسعدني أن أضيف أنه نتيجة لتطور الأحداث، فقد أصبحنا في إندونيسيا نتمتع بحكم أكثر ديمقراطية وعدلا. وبعد عدة عقود بذلنا خلالها كل ما في وسعنا لتعزيز الديمقراطية على المستوى الدولي، ندخل الآن حقبة جديدة بصفتنا دولة تتمتع بمزيد من الديمقراطية – هي إندونيسيا الجديدة.

وقد استعدنا الحقوق الديمقراطية التي تنبأ بها الآباء المؤسسون لأمتنا وأصبح في مقدورنا التعبير على نحو أكثر حرية عن آرائنا واختلافاتنا من خلال الصحافة وعلنا. وقد اتسمت عملية التحول إلى الديمقراطية في إندونيسيا بعدد من التغيرات الجذرية في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية. فشهدنا ظهور ما يقرب من ١٥٠ حزبا سياسيا إلى الوجود، وأجرينا انتخابات وطنية سلمية. وتقلص الدور الذي يقوم به العسكريون في الحياة السياسية بشكل ملموس، ويجري تعزيز حكم القانون.

ولكن في حين أننا نتمتع بحرية التعبير عن آرائنا السياسية، وعلى الرغم من أن الحوار السياسي لم يكن أبدا بهذه الحيوية، فما زلنا مع ذلك مكبلين بأغلال الفقر، والأمية، وعدم الاستقرار. وما زالت الأزمة الاقتصادية التي كانت إيذانا ببدء هذه الديمقراطية الجديدة تسبب صعابا تجل عن الوصف لكثير من الناس في بلدنا. وقد بقي ملايين الإندونيسيين على هامش المجتمع وأصبحوا محرومين من حقوقهم المشروعة نتيجة لأحوالهم المحفوفة بالمخاطر. والواقع أن إندونيسيا، شأنها شأن جميع الديمقراطيات الناشئة، تواجه تحديات ضخمة فيما يتعلق بتلبية احتياجات شعبها وإيجاد استقرار اجتماعي وهو أمر جوهري لإقامة حكم سليم ووطيد.

وفي حين أن الديمقراطية وبما أثبتت قدرتها على تهيئة الفرص الاقتصادية والتطور، تميل فترات الانتقال إلى زيادة عدم الاستقرار وتفاقم انعدام المساواة داخل المجتمعات. ولذلك فمن الضروري للغاية أن يظل المجتمع الدولي مدركا لما تعانيه الديمقراطيات الجديدة والمستعادة من هشاشة. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية على الأخص، أن تدرس بجدية ما تنطوي عليه الإصلاحات الهيكلية من آثار على الشعوب، وكيفية تأثير شتى البرامج الاقتصادية والنفوذ الخارجي على الآمال العريضة المعقودة على الديمقراطيات الوليدة.

وتعمل حكومة إندونيسيا من جانبها جاهدة على استعادة ثقة الشعب بالحكم. وتتمثل أسمى جهودها في هذا الصدد في السعي لإشراب أجهزة الحكومة بثقافة حقوق الإنسان. وبغية تحقيق هذا الغرض، رفعت حكومة الإصلاح الحظر الذي كان مطبقا في السابق على الأحزاب السياسية؛ وأفرجت عن المعتقلين السياسيين الذين اعتقلتهم الحكومة السابقة؛ وشجعت حرية التعبير وحرية الصحافة. ويجري أيضا استعراض للتشريعات السارية واعتماد صكوك دولية عديدة تتعلق بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى صكوك دولية أخرى قيد الاستعراض. ونحن نبذل كل ما في طاقتنا لتعزيز هياكلنا الديمقراطية، وسنستفيد من الدعم والتعاون الدوليين.

وقد شكل الاجتماع الوزاري لمجتمع الديمقراطيات، الذي عقد في وارسو ببولندا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه من هذا العام، حدثا هاما في مجال تعزيز النظم الديمقراطية من خلال الحوار وتقاسم أفضل الخبرات والدروس المستفادة. وترى إندونيسيا أن إعلان وارسو الذي اعتمده المؤتمر، وثيقة إيجابية تتضمن المبادئ والممارسات الديمقراطية الجوهرية. ونحن نرحب على الأخص بتركيز الإعلان على تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان، ونود أن نبرز في هذا السياق الحق في التنمية. ومن المشجع أيضا تأكيد إعلان وارسو على التصميم على العمل معا للنهوض بالديمقراطية وتعزيزها، والتسليم بوجود مراحل مختلفة للتطور السياسي لكل بلد وضرورة احترام سيادته.

وبالمثل، تشارك إندونيسيا بنشاط في المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعنية بالديمقراطية والتنمية. ونحن نتطلع إلى إجراء المداولات المتعلقة بهذه الموضوعات في القريب العاجل إبان المؤتمر الرابع المقرر عقده في بنن. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بكافة الجهود التي تبذلها حكومة بنن للإعداد لهذا الحدث ولمناقشاتنا بشأن الموضوعات الإرشادية الأربعة التي تضمنتها بإيجاز الوثيقة A/55/489.

وإذ يعمل مجتمع الأمم في تناسق لدعم مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، أرى أنه من الأهمية بمكان أن نسلم بعدم وجود نموذج عالمي وحيد للديمقراطية. وأنه ينبغي لكل أمة أن تتبع طريقها الخاص بها، الذي يتحدد على أساس تاريخها وتقاليدها وحتمياتها الثقافية.

وفي الختام، يؤكد وفدي على ضرورة أن يوضح المجتمع الدولي الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في توفير المساعدة وفي تعزيز مساهمتها على جميع المستويات. وتتضمن هذه المبادرة، ضمن أمور أخرى، أنشطة وولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتلك المتعلقة بالوكالات الإنمائية.

وينبغي إيلاء تفكير متعمق لهذا الجهد، على أساس أن كل دولة ينبغي أن تكيف نظامها الديمقراطي الذي تختاره طبقا لاحتياجاتها الخاصة وأن توفق بينه وبين تراثها الثقافي وتقاليد شعبها.

ونحن نتطلع إلى إجراء مناقشة صحية ومتبصرة بشأن هذه الموضوعات في مؤتمر بنن المقبل.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): منذ بداية التسعينات، اندفعت موجة كاسحة من التحول نحو الديمقراطية خلال العالم. وتوجد اليوم حكومات منتخبة ديمقراطيا أكثر مما وجدت في أي وقت من التاريخ. وفي السنوات الأخيرة، ظهرت ديمقراطيات جديدة واستعيدت بعض الديمقراطيات. وعلى الرغم من أن الديمقراطية كفكرة ومفهوم قد اتخذت موضعا مركزيا في المناقشة السياسية العالمية، فإن تطبيقها العملي لا يزال يشهد تلكؤا. ولكن، طبعا، عملية إنماء مجتمع ديمقراطي حقيقي عملية لا تنتهي مطلقا.

وتعزيز العمليات والمؤسسات الديمقراطية التزام رئيسي في مشاركة النرويج الدولية، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ولذلك فإن من دواعي سرور النرويج أن ترى المجتمع الدولي يولي أهمية متزايدة للجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تعزيز وترقية الديمقراطية، ويقدم دعمه لها. وظهر ذلك في جملة أمور منها المبادرات التي اتخذتها البلدان التي شاركت في المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقودة برعاية الأمم المتحدة في مانيلا سنة ١٩٨٨، وفي مناغوا سنة ١٩٩٤، وفي بوخارست سنة ١٩٩٧.

وقرار هذه السنة المعنون ''تعزيز وتوطيد الديمقراطية''، يعكس وعي المجتمع الدولي بأهمية هذه المسائل. فقد بلغ عدد مقدمي مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة الثالثة أكثر من ٧٠ بلدا. وتود الحكومة النرويجية، على وجه الخصوص، أن تشيد بالمقدمين الرئيسيين، رومانيا وبنن، على جهودهما الناجحة لتعبئة الدعم الواسع لمشروع القرار الهام هذا.

وتؤيد النرويج بقوة مجموعة الديمقراطيات الجديدة أو المُستعادة التي كان لها دور أساسي في إدراج بناء الديمقراطية في جدول الأعمال الدولي السياسي. ونعتقد أن المؤتمر الرابع المقبل للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر في كوتونو، بنن، سيقدم إسهاما هاما في توطيد الديمقراطية، وخاصة في أفريقيا.

ولقد ظلت سياسة النرويج للتعاون الإنمائي وستظل مرتكزة على بناء الديمقراطية في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وقدمنا مساعدات مالية ومشورة فنية بشأن الانتخابات في عدد من البلدان النامية. ويسَّرنا بناء القدرة وأعمال الدعم للجهازين التشريعي والقضائي للحكومات. وقدمنا الدعم أيضا لوسائط الإعلام المستقلة، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية والنقابات بغية تعزيز المجتمع المدني. ونحن ندرك أننا لا يمكن أن نبني الديمقراطية من خلال هذه المساعدة فحسب، ولكننا يمكن أن نساعد البلدان على القيام بذلك بنفسها.

وفي جهودنا المشتركة لتعزيز الديمقراطية، يجب أن نقف بصلابة إلى جانب مبادئنا، ولكن ينبغي أيضا أن نحتفظ ببعض التواضع. ويجب ألا نتخلى عن مبدأ أن الديمقراطية تنطوي على التنوع والخيارات، والمساواة واحترام الفرد. وفي ذات الوقت، يجب أن نراعي أن هناك طرقا مختلفة لتنظيم الديمقراطيات. وما لم تفسح المجالات للعوامل المحلية، والتاريخ والثقافة، فسيكون من الصعب للديمقراطية أن تضرب بجذورها. ولا يمكن أن تفرض الديمقراطية من الخارج؛ بل يجب أن تكون ثمرة لعملية وأن تنمَّى من الداخل. وبغية وضع ما تمر به معظم الديمقراطيات البازغة في المنظور المناسب، ينبغي أن ننظر إلى الوراء إلى تاريخنا نحن أنفسنا، لا من أجل تصدير حلولنا الخاصة، ولكن للمشاركة في تجربتنا ذات الصلة. ويجب علينا أن نقبل أن إنماء الديمقراطية يستغرق زمنا.

وليس هناك نموذج عالمي للديمقراطية. فالديمقراطية مفهوم متعدد المعاني والتعريفات. وما من فكرة واحدة أو نظام واحد يمكن أن يدعي ملكية خالصة للفكرة الديمقراطية أو السياسة الديمقراطية. وإذا كان للعالم أن يتطور إلى أسرة من الدول الديمقراطية، فإن أفضل ما يمكن أن نصبو إليه ليس فرض نفس النموذج الديمقراطي على كل بلد، ولكن وجود تنوع واسع من التطبيقات لمبادئ ديمقراطية أساسية معينة.

ونحن نرى أن القائمة المختصرة التالية من المبادئ مرتبطة بفكرة الديمقراطية. فالديمقراطية تقتضي أن تكون السلطة للشعب وأن تكون الحكومة خاضعة للمساءلة أمام الشعب. وهدف الحكومة الديمقراطية كأداة لسلطة الشعب أن تكفل المساواة والحرية. وتقتضي الديمقراطية أوسع ما يمكن من المشاركة. وتقوم الديمقراطية على نظام من المؤسسات والقوانين واللوائح التي تضمن التعبير عن إرادة الشعب على مستوى قرارات الحكومة. وتقوم الديمقراطية على نظام من الضوابط والتوازنات. والديمقراطية نظام للتداول بغية التوصل إلى اتخاذ قرارات فعالة قائمة على آراء ومصالح الشعب المتنوعة والمتعارضة. والديمقراطية نظام لاختيار وتجديد القيادة الوطنية الخاضعة للمساءلة أمام الشعب. وأي نظام سياسي يريد أن يُعترف به كنظام ديمقراطي يتعين عليه، في نظرنا، احترام كل هذه المبادئ الأساسية.

وإن حكم القانون؛ والشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة؛ واحترام حقوق الإنسان؛ والمشاركة الكاملة من جميع المواطنين في قرارات الحكومة - كل هذه شروط أساسية للديمقراطية ولنوع النمو والازدهار الذي يجعل التنمية ممكنة. ويجب أن تأتي الإرادة السياسية الحقيقية لتحقيق التطور الديمقراطي من داخل البلد نفسه ومن شعبه. وهكذا لا غير سيكون للتعاون بهدف تعزيز المؤسسات الديمقراطية معنى، وهكذا لا غير سيتمكن من النجاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨/٣٣ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ والمقرر ٤٥٣/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أعطي الكلمة للمراقب عن المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية.

السيد بوعابد (المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية) (تكلم بالفرنسية): إن مسألة دعم وتعزيز وتوطيد الديمقراطية الجديدة أو المستعادة ذات اهتمام خاص بالنسبة للمنظمة الدولية الفرنكوفونية. وهذا، أولا، لأن أحد الأهداف ذات الأولوية للمنظمة يتمثل في المساعدة على إنشاء وتطوير الديمقراطية، كما ينص على ذلك ميثاقها، ولأن الفرنكوفونية تولي أهمية خاصة في أهدافها للتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، ولا سيما مع منظومة الأمم المتحدة، التي تربطنا بها عدة اتفاقات تعاونية.

وفي أنشطتنا خلال السنوات العشر الماضية فيما يتعلق بعملية التحول نحو الديمقراطية، ظلت المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية تعزز التعاون مع الأمم المتحدة على نحو ثابت، وخاصة تعزيز حقوق الإنسان، ومراقبة الانتخابات والمساعدة على إجرائها، وبشكل أكثر عموما، إنشاء فهم مشترك لديناميات التحول الديمقراطي.

ويفسر هذا الدعم الذي أعطته المنظمة الدولية الفرنكوفونية من أجل عقد المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، والذي عقد في بوخارست في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وعقد المؤتمر الإقليمي في شباط/فبراير ٢٠٠٠ في كوتونو - الذي كان جزءا من العملية التحضيرية للمؤتمر الرابع - وكذلك عقد هذا المؤتمر الرابع، والذي سوف يعقد الشهر القادم في كوتونو.

ونظرا لأهمية الموضوع الذي تناوله المؤتمر الإقليمي - تقييم المؤتمرات الوطنية وعمليات انتقال ديمقراطي أخرى في أفريقيا - شاركت المنظمة الدولية الفرنكوفونية، من خلال وكالتها الحكومية الدولية وبالاشتراك مع سلطات بنن، في تنظيم هذا المؤتمر، والذي عقد أيضا في الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر قوى الأمة النشطة في بنن. ويشير تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى هذه الدورة للجمعية العامة إلى ذلك المؤتمر الهام.

ولقد قدمت المنظمة الدولية الفرنكوفونية المعرفة المتخصصة من أجل الإعداد العلمي والدراسات التمهيدية للمناقشات التي أجريت أثناء المؤتمر في شباط/فبراير الماضي. وأسهمت المنظمة في اختيار الأفراد الذين لعبوا دورا هاما في عملية الانتقال وضمان حضورهم. كذلك أسهمت من خلال ضمان تمثيل كبير للوفود الأفريقية الناطقة بالفرنسية. وسيكون هذا الحال أيضا بالنسبة للمؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

ووفّرت المنظمة الدولية أيضا الدعم السوقي للمؤتمر في شباط/فبراير، وكذلك المواد المتعلقة بالحاسوب، والتي سوف تستخدم أيضا للمؤتمر الرابع. أخيرا، تنشر المنظمة وقائع المؤتمر في شباط/فبراير، والتي سيتم توزيعها على نطاق واسع في كوتونو في كانون الأول/ديسمبر. ويتم أيضا تقديم المساعدة المالية والإمدادية للمؤتمر الرابع ذاته. ويبلغ إجمالي

الاستثمارات التي وضعتها المنظمة الدولية حوالي ٢,٥ بليون فرنك فرنسي.

علاوة على ذلك، لكي يعمقوا حوارهم وتعاونهم في مجال الديمقراطية واحترام الحريات، قرر رؤساء دول وحكومات البلدان الناطقة بالفرنسية، أثناء اجتماعهم في مونكتون في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في مؤتمر القمة الفرنكوفونية الثامن، عقد ندوة حول تقييم ممارسات الديمقراطية والحقوق والحريات في البلدان الناطقة بالفرنسية، والتي أشار إليها ممثل مالي قبل لحظات. كذلك قرروا أنه ينبغي أن تسمح هذه الندوة، التي شارك في التحضير لها مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، للمنظمة الدولية الفرنكوفونية بإبراز إنجازاتها الرئيسية في المؤتمر الدولي الرابع. ولقد انعقدت هذه الندوة للتو في باماكو، من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، تحت رئاسة السيد ألفا عمر كوناري، رئيس جمهورية مالي، مع أكثر من ٤٠٠ مشارك، بمن فيهم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، السيد إبراهيم فال، وممثلو هيئات متعددة في منظومة الأمم المتحدة.

ولقد اشتمل الإعداد للندوة على قدر كبير من زيادة وعي وتعبئة جميع اللاعبين والشخصيات الرئيسية في العملية الديمقراطية في البلدان الناطقة بالفرنسية، والذي لم يشمل دولاً وحكومات فحسب بل وأيضا أحزابا سياسية، وأعضاء برلمانات، ونقابات عمالية، ووسائط إعلام، ومنظمات غير حكومية، وجميع عناصر المجتمع المدني، وكذلك المنظمات الدولية.

اسمحوا لي أن أذكر بعض نتائج العمل التحضيري، والتي تضيف إلى نقاش اليوم من خلال الترديد المباشر للمسائل التي أثارها تقرير الأمين العام المقدم إلى هذه الجمعية.

وفيما يتعلق بالتقييم الذي نتج عن العمل التحضيري، أعتقد أنه ينبغي التأكيد على عدة نقاط. فبالرغم من أن هذا التقييم متعلق بالبلدان الناطقة بالفرنسية، إلا أنه يصلح للتطبيق العام في عدة نقاط. ومن المؤكد أن هذا التقييم أعطانا صورة متنوعة للغاية.

أما فيما يتعلق بمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون فقد تميزت السنوات العشر الماضية بالازدهار الدستوري، والتي رأينا فيها الديمقراطية التعددية وسيادة القانون تزدهران في البلدان الناطقة بالفرنسية. إلا أن المؤسسات التي أنشئت – مؤسسات تقليدية، ومجالس برلمانية، وأنظمة قضائية، أو مؤسسات جديدة مثل محاكم دستورية، ومحققين في شكاوى ضد الدولة، ولجان انتخابية مستقلة وطنية ومؤسسات أخرى – لديها مشاكل أساسية تتعلق باستقلالها الفعلي، وأيضا باستقلالها المالي والمادي. ولذلك فإن التحدي يكمن في جعل هذه المؤسسات فعالة وضمان أدائها لدورها في الحياة الديمقراطية. وما زال هناك الكثير مما يتعين عمله فيما يتعلق بتحسين ظروف عمل واستقلالية البرلمانات والأنظمة القضائية، وكذلك السلطات العليا، في المراقبة والوساطة والتنظيم. وسوف تتطلب هذه التحسينات زيادة في الموارد البشرية والمادية.

وبالنسبة للانتخابات، أحرز تقدم كبير في العقد الماضي فيما يتعلق بإجراء انتخابات حرة وشفافة تتفق مع المعايير الأساسية للديمقراطية وسيادة القانون. ولكن في الوقت ذاته كانت العمليات الانتخابية – التي تتم أحيانا في إطار يتسم بحداثة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذها، والتحضير غير الكافي للعديد من المشاركين، والظروف الاجتماعية – الاقتصادية الصعبة، والعقليات المقاومة عادة للتغيير أو للمساعدة الانتخابية والتعاون الدولي التي كانت بطيئة في التكيف – كانت في أغلب الأحيان من أسباب التوترات وحتى تقويض توافق الآراء أو الوفاق المدني.

وقضية القوائم الانتخابية حاسمة وترتبط بالحاجة الحتمية لإقامة دولة مدنية قوية. إنها العملية الانتخابية برمتها، من التحضير للانتخابات إلى الاقتراع، التي يجب أن تنال اهتمام العناصر الفاعلة في الحياة السياسية وفي مجال التعاون. وفي العمليات الانتخابية التي مكّنتنا من إحداث التغيير لحكومات، يجب أن نؤكد على الدور البالغ الأهمية للمجتمع المدني والصحافة والتكنولوجيات الجديدة.

والتقييم المتعلق بمسؤولية الهياكل المسؤولة عن الانتخابات هو أيضا صورة متنوعة. وتتعلق المشاكل بملاءمة المهام التي تضطلع بها هذه المؤسسات والموارد المخصصة لها. ولذلك فإن مسألة الاستمرارية هي مسألة جوهرية، ومن ثم الحاجة إلى تدابير مستهدفة، لا سيما من أجل تعزيز قدرة الدول على إدارة العمليات الانتخابية.

والمشكلة الأخرى تتعلق بالمعايير التي تسمح لنا بالإعلان عن الانتخابات بأنها كانت حرة وعادلة وشفافة. وفي هذا الصدد، مكّننا اجتماع التنسيق مع المنظمات الدولية الذي عُقد بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في باريس من إدراك الحاجة إلى العمل معا من أجل وضع المؤشرات الخاصة بالعمليات الانتخابية.

وفيما يتعلق بالحياة السياسية، يظهر دور الدساتير في بعدها المؤسسي وبوصفها مواثيق للحريات. ولا بد لنا من أن نتساءل عما إذا كانت الدساتير في حد ذاتها مصدرا للأزمات السياسية. وإن أهمية الإطار المؤسسي الذي يشكله الدستور لا بد من وضعها في منظورها الصحيح بل بعيدا عن البناء القانوني الذي يقدمه الدستور، فالمسألة في أغلب الأحيان تتعلق بنوعية الثقافة الديمقراطية التي تلهم المنافسة السياسية.

والسؤال الخاص بالموقف الذي يتخذ تجاه قضية تأثير التنوع العرقي في الحياة السياسية للدول يظل أيضا مسألة حاسمة. إذ أن جميع المجتمعات لديها انقسامات – اجتماعية ودينية وعرقية. هل ينبغي إذن تسييس هذه السمات؟ هل ينبغي أن تترك إطارها الاجتماعي لتنتقل إلى الساحة السياسية وتخضع لقانون الجمهورية؟ ألن نخاطر عندئذ بإضفاء الطابع العرقي على الحياة السياسية، مما سيخلق مخاوف مشروعة ثم تصبح، في عدد من البلدان، سببا لاتخاذ تدابير محددة لمنع هذا؟

هل من الممكن تجنب اعتبار أن الاختلافات العرقية ترقى إلى مستوى الخلافات السياسية الأساسية من خلال النظر إلى العرق بوصفه تعبيرا عن التنوع وليس العداء؟ ألا يرتبط العنف دائما برغبة في السيطرة المهيمنة، وبمشاكل تظهر مع نقص العدالة، ونقص الاحترام لحقوق الإنسان، والتفاوتات في التنمية؟ والسعي المتكرر بإفراط للسلطة من أجل المكاسب – رؤية السياسة كوسيلة للثراء بالنسبة للساسة وذويهم، وألا يسهم هذا في مضاعفة رهانات الحياة السياسية، والتي يستغل فيها العامل العرقي لغايات سياسية في أغلب الأحيان؟ هذه هي التساؤلات الأساسية التي لا تطرح، في مطلع القرن الجديد، في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وقد لوحظ أن الثقافة الديمقراطية لا تستند فحسب إلى مؤسسات ومعايير، بل تستند أيضا إلى مواقف وممارسات تستلهم فكرة محددة عن السياسة على اعتبار أنها توفر ساحة للمقارنة بين الأفكار والتوفيق بينها والتحكيم المشروع بين المصالح. ولا بد من التشديد هنا على مسؤولية الأطراف السياسية في هذا الصدد. فجودة السياسات الديمقراطية، ومن ثم فعالية الديمقراطية وسيادة القانون يمكن قياسهما بأداء آليات شفافة للوساطة في حالات الصراع وحسمها.

والأفكار التي تم الإعراب عنها بحرية في ندوة باماكو أسفرت عن وضع مشروعي إعلان وبرنامج عمل وعرضهما على المشاركين في اجتماع باماكو. وبعد استكمال هذين المشروعين بنتائج عمل الموائد المستديرة التي عقدت في إطار الندوة، أقرهما رؤساء وفود الحكومات التي اجتمعت في لقاء عمل، ثم اعتُمد إعلان باماكو رسميا في جلسة عامة عُقدت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

وهذه الوثيقة التي جاءت نتيجة ١٠ سنوات من التزام المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية بعملية التحول الديمقراطي تتسم بأهمية كبرى في نظر المجتمع الناطق بالفرنسية. بل الواقع إن اعتماد إعلان باماكو وفَّر للمنظمة نصا قياسيا لمعايير الديمقراطية، حيث أنه يجمع للمرة الأولى بين الدول والحكومات والبرلمانيين ورؤساء البلديات والخبراء ومدرسي الجامعات وممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام، من أجل خدمة الديمقراطية.

إن المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية لم تكتف بإعلان أن المنظمة والديمقراطية مترابطتان ترابطا لا تنفصم عُراه، بل إنها، فضلا عن ذلك، أعربت بوضوح، وللمرة الأولى، عن رفضها للاستيلاء على السلطة عن طريق القوة، وهكذا أعطت لنفسها الوسيلة للرد بقوة على أي إخلال بالعملية الديمقراطية أو هجوم على حقوق الإنسان في المناطق الناطقة بالفرنسية. وتم اعتماد إجراءات محددة للتصدي للأزمات وحالات تفسخ الديمقراطية، والانتهاكات الجسيمة أو الجماعية لحقوق الإنسان. وبالتالي، ففي حالة وقوع انقلاب عسكري ضد نظام منتخب ديمقراطياً، ستعلَّق عضوية ذلك البلد في المنظمة.

وتنوي المنظمة تنويع وتكثيف أنشطتها التعاونية لدعم الديمقراطية، وستعبئ جهودها بشكل متزايد حتى تساعد في الوفاء بالالتزامات الاستراتيجية التي تعهدت بها دولها الأعضاء وحكوماتها لصالح الشراكة المتجددة والتضامن النشط.

وأخيرا أقول إن المنظمة تحرز تقدما حقيقيا – كما كان يأمل منها رؤساء الدول أو الحكومات المجتمعون في مونكتون – باتجاه مرحلة هامة في حوارها حول تعزيز الديمقراطية واحترام الحرية في البلدان الناطقة بالفرنسية، مؤكدة في هذا السياق، بُعدها السياسي الكامل.

وفيما يتعلق بهذا التطور الهام، ينبغي التشديد على ثلاث نقاط في سياق المؤتمر الدولي الرابع المقبل للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. أولا، في كل مراحل عملية باماكو، وفي الإعلان ذاته، تم التذكير بأنه، بالنسبة للمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية، لا يوجد طريق واحد لتنظيم الديمقراطية، وأنه مع احترام المبادئ العالمية، لا بد من النظر إلى أشكال التعبير الديمقراطي في إطار الحقائق التاريخية والثقافية والاجتماعية الخاصة بكل شعب من الشعوب. ويجب، فضلا عن ذلك، أن نشدد على أن ممثلي الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة أنفسهم ناشدوا المنظمة بكل قوة أن تدين بعبارات قاطعة الاستيلاء على السلطة باستخدام القوة، وأن تتخذ خطوات حازمة للتصدي لأي انقلاب عسكري ضد نظم منتخبة ديمقراطيا.

وثانيا، يشدد إعلان باماكو على أن المبادئ الديمقراطية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية يجب أيضا أن تكون السمة المميزة للعلاقات الدولية. والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية تلتزم التزاما راسخا بإضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية، وتنوي تعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وتطوير الحوار معها بغرض إضفاء الصفة الديمقراطية على العلاقات الدولية، وتعتزم في هذا الإطار دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية.

وأخيرا، يؤكد إعلان باماكو على ضخامة التحدي الذي تمثله مشاركة جميع المواطنين، رجالا ونساء على حد سواء، بمن فيهم أكثرهم فقرا وحرمانا، في الحياة الديمقراطية. وهذا يعني ضمنا ضرورة تعبئة المجتمع المدني لتطوير ثقافة تروج للديمقراطية، وإنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتقوية آليات الحوار مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

تلك هي بعض الأفكار التي أردت أن أتشاطرها مع الجمعية العامة كجزء من مناقشتنا اليوم. وستكون منظمتنا ممثلة في مؤتمر كوتونو وفقا لرغبات رؤساء دولنا أو حكوماتنا. وسيرأس الوفد أميننا العام، السيد بطرس بطرس غالى. وستتشاطر المنظمة خبراتها مع الأمم المتحدة وتقدم لها أيضا تعاونها الكامل دعما للجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها واحترام حقوق الإنسان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة المخصصة لهذه الجلسة.

وبناء على طلب مقدمي مشروع القرار A/55/L.32، سيؤجل البت في مشروع القرار إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وحينئذ سنتناوله باعتباره البند الأول.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.